

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم دراسات الاستراتيجية والعسكرية

إدارة أزمة العنف السياسي في الجزائر
-قانون المصالحة الوطنية-

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية

إشراف الاستاذة:

إعداد الطالبة:

بن بخيطة وردة

بن زايد مليكة

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ هناد محمد.....رئيسا

الأستاذة لوجاني وسيلة.....عضوا مناقشا

الأستاذة بن بخيطة وردة.....عضوا مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2015/2014

شكر

الحمد لله أولا وأخرا على توفيقه إياي طيلة مساري الدراسي

أتقدم بشكري الجزيل إلى الاستاذة

بن بختة وردة

على مرافقتها لنا طيلة فترة إنجاز هذه الدراسة

كما لا أنسى ان أتقدم بخالص شكري وعرفاني لكل من ساعدني في إنجاز هذا
البحث.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى من تمنيت وجوده بجانبني في مثل هذا اليوم..وفي سائر أيامي

روح أبي جعله الله في أعلى عليين

إلى....

عائلتي التي أفخر بها دائما والتي لم تبخل عليّ يوما بالدعم والتشجيع

إلى...

كل أصدقائي وزملائي في الدفعة الخامسة خاصة طلبة فوج ادارة النزاعات

الدولية...كنتم دوما رائعين

إلى....

الباحثين عن الحقيقة في زمن التعتيم والتضليل...

إلى كل من يحمل في وجدانه ذرة حب صادق لهذا الوطن الجريح

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة أزمة العنف السياسي في الجزائر التي بدأت بوادرها في الظهور مع أحداث الخامس من أكتوبر 1988 مدفوعة بمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتجلت هذه الأزمة بصورة واضحة بعد توقيف المسار الانتخابي عام 1991 وحلّ الجبهة الإسلامية للانقاذ، وقد تم تبني عدة طرق لإدارة هذه الأزمة بدءاً بالطرق الأمنية الاستئنافية وانتهاءً بالطرق السلمية، هذه الأخيرة التي تجلت في ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي جاء كتتويج لمسار طويل من اجراءات وقوانين تصب في نفس الاتجاه واهلته ليكون الوسيلة التي اخرجت الجزائر من عنق الزجاجة.

Résumé :

Cette étude porte sur le crise de la violence politique en Algérie ,qui a commencé a émerger avec annonceur les émeutes de 5 octobre 1988, entraîné par une série de factures politique ,économique, et sociaux ,est a démontré cette crise de sujet après l'arrestations du processus électoral en 1991 et le F.I.S.

Ont été adopté plusieurs méthodes de gestion de crise allant de la sécurité par la biais de moyens pacifiques de réconciliations national, sous la forme de la charte pour la paix et la réconciliation nationale , qui est venue l'aboutissements d'un longue chemin de messieurs et lois sont dans le même direction et lui qualifié pour être le moyen par lequel l'Algerie sont sorite du crise.

Abstract :

This study deal with the crisis of political violence in Algeria which began to emerge harblingers with events of october 5th,1988 driven by a range of political ,economic and social factors , and demonstrated this topic crisis after the arrest of the electoral process in 1991 the islamist front for for the solution rescued

It has been adopted several methods of crisis management ranging for the security and throught to peaceful means in the forme of peace and reconciliation charter

Which was the culmination of a long path of procedures and laws are in the same direction, which qualified to the way what allow Algeria to go out of the crises.

فهرس المحتويات

إهداء

الشكر

مقدمة

- 7 الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للدراسة
- 8.....المبحث الاول:الازمة:دراسة في المفهوم والأنواع
- 8.....المطلب الاول:مفهوم الازمة
- 11.....المطلب الثاني:انواع الازمات
- 18.....المبحث الثاني:ادارة الازمة:مقاربة مفاهيمية
- 18.....المطلب الاول:مفهوم ادارة الازمة
- 20.....المطلب الثاني:اساليب ادارة الازمة
- 24المبحث الثالث:العنف السياسي
- 24.....المطلب الاول:مفهوم العنف السياسي
- 29.....المطلب الثاني:اشكال العنف السياسي
- 34.....الفصل الثاني:ازمة العنف السياسي في الجزائر وأساليب إدارتها
- 34.....المبحث الاول:اسباب العنف السياسي في الجزائر
- 35.....المطلب الأول: الأسباب السياسية والاقتصادية

- المطلب الثاني: الاسباب الاجتماعية والثقافية.....38
- المبحث الثاني: مظاهر العنف السياسي في الجزائر والقوى الممارسة للعنف.....43
- المطلب الأول: العنف الرسمي والعنف غير الرسمي.....43
- المطلب الثاني: القوى الممارسة للعنف السياسي في الجزائر.....50
- المبحث الثالث: الاسباب المنتهجة لإدارة أزمة العنف السياسي في الجزائر.....55
- المطلب الأول: الاسباب الامنية.....56
- المطلب الثاني: الاسباب القانونية والسياسية.....58
- الفصل الثالث: المصالحة الوطنية كالية لإدارة أزمة العنف السياسي في الجزائر.....64**
- المبحث الأول: الأطر التأسيسية سياسة المصالحة الوطنية.....65
- المطلب الأول: ندوة الوفاق الوطني و قانون الرحمة.....65
- المطلب الثاني: الوئام المدني.....69
- المبحث الثاني: ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.....74
- المطلب الأول: اهداف ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.....75
- المطلب الثاني: مضمون ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.....77
- المبحث الثالث: ابعاد ونتائج المصالحة الوطنية.....83
- المطلب الأول: ابعاد المصالحة الوطنية.....83
- المطلب الثاني: نتائج المصالحة الوطنية.....87

92.....الخاتمة

94.....قائمة المراجع

مقدمة

عرفت الجزائر على غرار العديد من الدول ظاهرة العنف السياسي والذي سببها عوامل دولية تتعلق أساسا بموجة التحول الديمقراطي والتغيرات الطارئة على النظام العالمي ككل، إضافة الى عوامل داخلية اجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة، حيث بدأت بوادرها في الظهور مع أحداث 5 أكتوبر 1988 أين شهدت الجزائر أعمال عنف واسعة النطاق مصحوبة بمطالب اجتماعية واقتصادية، وقد استجاب النظام السياسي لهذه المطالب بالقيام بإصلاحات سياسية وفتح الباب امام التعددية السياسية الحزبية والإعلامية والتي تضمنها الدستور المعدل فيفري 1989.

وعليه فقد عرفت الجزائر اول تجربة انتخابية تعددية تمثلت في الانتخابات البلدية جوان 1990 والتشريعية ديسمبر 1991، هذه الأخيرة التي عرفت فوزا كاسحا للجهة الاسلامية للإنقاذ وبالتالي شكلت منافسة قوية للنظام ما ادى به الى الغاء نتائج الدور الاول وتوقيف المسار الانتخابي وقد ادى التطور المتسارع للأحداث الى مزيد من التأزم وانزلاق البلاد إلى أزمة عنف سياسي خطير حاولت السلطة القائمة ادارته بعنف مماثل حيث تبنت الحلول الامنية لفرض النظام ومحاربة الجماعات المسلحة، إلا ان نتائج هذه السياسة المتبعة لم تنه حالة الفوضى والأمن بل زادت من حدّة العنف والعنف المضاد، فكان لزاما على النظام ان يبحث اساليب واليات اخرى لا تعتمد بالدرجة الأولى على المقاربة الأمنية، وإنما البحث عن سياسة سلمية سياسية، والتي ترجمت في تبني سياسة الحوار منذ 1995، إضافة إلى إتباع سياسات الوئام المدني والمصالحة الوطنية منذ 2000 .

وتبرز أهمية هذا الموضوع في أهمية وحساسية الأزمة نفسها التي مرت بها الجزائر طيلة عشرية كاملة والتي لم تعرف طريقا للخروج منها إلا بعد تبلور سياسة المصالحة الوطنية بصفة جدية اذ تعتبر هذه الاخيرة طريقة مثلى لإنهاء حالات الصراعات الداخلية

والأزمات التي تحدث داخل الدول، كما وأنها لازالت تحتل حيزا هاما من الاهتمام السياسي بها.

ان الأسباب التي تدفع أي باحث إلى تفضيل الاهتمام بموضوع دون غيره هي دوافع ذاتية وموضوعية، فالباحث ابن بيئته يؤثر ويتأثر بها وبمجرباتها، وانطلاقا من هذه القناعة جاء اهتمامي بموضوع العنف السياسي في الجزائر كونه موضوع يمس بالدرجة الاولى وطننا الجزائر ويغطي فترة تاريخية مهمة من عمر الجزائر المستقلة والتي لطالما امتدت اليها يد التعطيم وأحيانا التجاهل، وعليه تولدت لدينا الرغبة في سبر اغوار هذه الفترة ومحاولة فهمها انطلاق من طبيعة الحقل الاكاديمي الذي ننتمي اليه وهو ادارة النزاعات الدولية، ومن هنا يتبين الهدف من هذه الدراسة التي سنحاول من خلالها التعرف على كيفية ادارة ازمة العنف السياسي في الجزائر انطلاقا من قانون المصالحة الوطنية.

وقد تم رصد عدد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع منها:

-دراسة سليمان الرياشي وآخرون الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان:الازمة الجزائرية الخلفيات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية،وهي دراسة هامة في ثلاثة أقسام تحيط بمختلف الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية التي عرفتھا الجزائر منذ الاستقلال وحتى 1999، وكيف ساهمت في بروز أزمة العنف السياسي في الجزائر.

-اطروحة ماجستير منصور ملياني بعنوان المصالحة الوطنية من منظور الامن الانساني والتي تناولت سياسة المصالحة الوطنية من خلال مفاهيم الأمن الإنساني،و انطلق من الإشكالية التالية هل كانت الأزمة الجزائرية في التسعينات أزمة أمنية انتقلت إلى سياسية أم أنها أزمة سياسية انتقلت إلى المستوى الأمني وبالتالي هل يكون المخرج لازمة سياسيا أم امنيا؟ وفي النهاية هل خدمت المصالحة الوطنية الأمن الإنساني في الجزائر؟ وخلص الباحث إلى أن السياسات الأمنية الجزائرية في المحافظة على النظام السياسي قد أثبتت

تكيفها مع كل الظروف والأزمة والأمنية بالتحديد،مكنت المؤسسة العسكرية من التعامل مع الإرهاب،هذا من الجانب الأمني ،أما من ناحية الأمن الإنساني فالمواطن لا يزال يشعر بالتهديدات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

-دراسة باخالد عبد الرزاق بعنوان المصالحة الوطنية في ظل السياسية الجنائية،المقدمة في كلية الحقوق والعلوم القانونية لجامعة منتوري بقسنطينة عام 2010،حيث تطرق إلى مدى شرعية المصالحة الوطنية في اطار القانون الجنائي،وهي دراسة قانونية في مجملها،طرحت الإشكالية حول الطبيعة القانونية للمصالحة الوطنية وفصل الباحث في النصوص القانونية الواردة في القانون وأنها تكفلت أكثر بمعالجة آثار المأساة الوطنية على حساب الاهتمام بالأسباب.

-دراسة كربوش احمد بعنوان "مكانة المصالحة الوطنية في حل الأزمة في الجزائر" وهي رسالة ماجستير عن قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر3،انطلق الباحث في دراسته من الإشكالية التالية: إلى أي مدى تمكنت المصالحة الوطنية من حل الأزمة في الجزائر في أبعادها الأمنية والسياسية والاجتماعية والثقافية،وتوصل الباحث إلى أن المصالحة الوطنية قد تمكنت من حل الأزمة عن طريق قوانين ونصوص القانون،إلا انه يرى بأنها قد حصرتها في الجانب الأمني فقط دون الجوانب الاخرى.

اشكالية الدراسة:

كيف تمت ادارة العنف السياسي في الجزائر من خلال قانون المصالحة الوطنية؟

وتتدرج تحت هذه الاشكالية مجموعة من الاسئلة الفرعية:

-ماهي الاسباب المؤدية الى العنف السياسي في الجزائر؟

-فيما تتمثل مظاهر العنف السياسي في الجزائر والأطراف الممارسة له؟

- ماهي الآليات المنتهجة في إدارة أزمة العنف السياسي في الجزائر وصولا إلى قانون المصالحة الوطنية؟

وللإجابة على هذه التساؤلات قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- **فرضية رئيسية:** قانون المصالحة الوطنية هو استجابة شاملة تهدف لإدارة أزمة العنف السياسي في الجزائر من مختلف جوانبها.

فرضيات ثانوية:

- ساهمت عدة اسباب سياسية واقتصادية واجتماعية في انفجار أزمة العنف السياسي في الجزائر.

- تعدد مظاهر العنف السياسي والأطراف الممارسة له زاد من تعقد الأزمة و تشعبها.

- تنوعت الآليات المنتهجة في إدارة الأزمة بين الآليات الأمنية والسياسية؟

الاطار المنهجي:

بغية الاحاطة بمختلف جوانب هذه الدراسة تمت الاستعانة بعدد من المناهج العلمية وهي:

1- **المنهج التاريخي:**و الذي يرجع الى الجذور الاولى للظاهرة والعوامل المسببة لها،توظيف تلك المعطيات في تفسير الظاهرة المدروسة في الحاضر.

وفي هذه الدراسة سنحاول استعمال هذا المنهج لدراسة الاسباب العميقة لظاهرة العنف السياسي في الجزائر في مختلف أسبابها.

2- وكذلك تمت الاستعانة بالمنهج **الوصفي والتحليلي** الذي لا تخلو منه اية دراسة،وذلك في اوجه عديدة من هذه الدراسة .

3-مقاربة قانونية: وهي تندرج في هذه الدراسة على تحليل بعض المواد القانونية وخاصة تلك المتعلقة بقانون المصالحة الوطنية

4-التحليل النسقي:وهو يفترض أن النظام يتفاعل مع ما يحيط به من بيئة داخلية والتي يستقبل منها المطالب على شكل مدخلات ويقوم بمعالجتها والبحث عن حلول لها وإعادة ارسالها على شكل مخرجات،والتحليل النسقي يتعامل مع الانساق الفرعية والمحيطة به داخليا وخارجيا،ومن هذا المنطلق سنقوم في دراستنا هذه برصد المطالب التي تلقاها النظام السياسي الجزائري من بيئته الداخلية وكيف تعامل معها.

تقسيم الدراسة:

بناء على المعطيات المتوفرة حول الموضوع فقد تم اعتماد التقسيم التالي:

قسمنا هذه الدراسة الى ثلاثة فصول ويندرج تحت كل فصل ثلاثة مباحث ومطلبين ،حيث خصصنا الفصل الاول للدراسة مفاهيمية تعريفية عامة حول الازمة وإدارة الازمة والعنف السياسي.

اما الفصل الثاني والمعنون بأزمة العنف السياسي في الجزائر وأساليب ادارتها فقد احتوى على لب الموضوع وحاولنا الاحاطة بأسباب ازمة العنف السياسي في الجزائر في المبحث الاول،ثم في المبحث الثاني تطرقنا الى مظاهر العنف السياسي في الجزائر والأطراف الممارسة له،وفي المبحث الاخير خصصناه للأساليب المنتهجة لإدارة هذه الازمة وهي الاساليب الامنية والأساليب السياسية والقانونية.

اما الفصل الاخير وهو مهم كذلك في هذه الدراسة ف جاء بعنوان المصالحة الوطنية كآلية لإدارة العنف السياسي في الجزائر،حيث خصصنا المبحث الاول للأطر التأسيسية لقانون المصالحة الوطنية بدءا من ندوة الوفاق الوطني وقانون الرحمة وحتى قانون الوئام المدني

اما المبحث الثاني والمعنون بميثاق السلم والمصالحة الوطنية فهو يوضح المضمون وكذا الأهداف التي جاء من اجلها ميثاق السلم والمصالحة الوطنية ،في حين جاء المبحث الاخير من هذه الدراسة ليتطرق الى ابعاد ونتائج هذا القانون.

صعوبات الدراسة:

يمكن القول ان موضوع العنف السياسي في الجزائر بقدر ماهو موضوع مهم ومشوق بقدر ما يواجه فيه الباحث صعوبات جمة،تتعلق اساسا بكونه موضوعا واسعا ومفتوحا على جبهات عديدة،بحيث لا يستطيع الباحث الالمام بها كلها خاصة في هذا المستوى من التحصيل العلمي،وذلك ما يبرر اغفال ذكر العديد من الاحداث التي مرت بها ازمة العنف السياسي في الجزائر،ليس لعدم اهميتها وإنما بهدف تحديد اكبر للدراسة والتحكم افضل في الموضوع،اضافة الى قلة المراجع العلمية الموثوقة في هذا الموضوع كون اغلب ما هو متوفر يندرج في اطار كتابات صحفية او مذكرات اشخاص عايشوا الاحداث او كانوا طرفا فاعلا فيها.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للدراسة

سنحاول من خلال هذه المقاربة المفاهيمية ضبط المفاهيم الرئيسية التي تقوم عليها هذه الدراسة، وهي على التوالي الأزمة حيث سندرس مفهومها وأنواعها، إدارة الأزمة من حيث المفهوم والأساليب المختلفة لإدارة الازمات، ثم ننقل الى دراسة مفاهيمية للعنف السياسي.

المبحث الاول: الأزمة دراسة في المفهوم والأنواع

من خلال هذا المبحث سنتعرف على مفهوم الأزمة بالتطرق للتعريف اللغوي والاصطلاحي ثم خصائص الأزمة وأنواعها.

المطلب الأول مفهوم الأزمة

تعتبر الأزمة من اكثر المصطلحات شيوعا وتداولاً في مختلف التخصصات العلمية والأنظمة، وحتى في مختلف المستويات من الفرد الى المجتمع والمنظمة والدولة، وهذا ما افرز تنوعاً وتعددًا في التعريفات المقدمة لازمة حسب نوعها ومستواها.

لقد نشأ مفهوم الأزمة في بدايته في نطاق العلوم الطبية، حيث يرجع إلى المصطلح اليوناني "كرينو" ويعني نقطة تحول turning point وهي لحظة مرضية محددة للمريض يتحول فيها إلى الأسوأ أو الأحسن خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً.¹

ورغم أن مفهوم الأزمة قد ظهر للوجود كمصطلح طبي إلا انه سرعان ما انتقل إلى مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية مثل علم السياسة وعلم النفس وعلم الاجتماع وعلم الإدارة، وذلك بعد تفجر وانتشار الأزمات الاقتصادية والمالية والإدارية والسياسية والاجتماعية منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي²

هناك من الباحثين من عرف الازمات بالمفهوم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي حيث:

يقصد بالأزمة من الناحية الاجتماعية: "توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة واضطراب العادات مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن، ولتكوين عادات جديدة ملائمة"³

¹ كامل عبد الوهاب، سيكولوجية ادارة الازمات المدرسية، مكتبة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص19 وسام صبحي مصباح اسليم، "سمات ادارة الازمات في المؤسسات الحكومية الفلسطينية، دراسة ميدانية على وزارة المالية في غزة"، مذكرة

² ماجستير في ادارة الاعمال، الجامعة الاسلامية في غزة، كلية التجارة، قسم ادارة الاعمال، 2007/200

³ السيد عليوة، ادارة الازمات والكوارث، مخاطر العولمة والارهاب الدولي، مركز القرار للاستشارات، القاهرة، 2002، ص13

اي أن الأزمة هي ذلك الخلل الذي يصيب السير المعتاد لمؤسسات وعادات المجتمع من الناحية السياسية: "حالة او مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي وتستدعي اتخاذ قرار لمواجهة التحدي الذي تمثله سواء كان اداريا او سياسيا او نظاميا او اجتماعيا او ثقافيا او اقتصاديا"¹

فالأزمة حسب هذا التعريف تشكل خطرا مفاجئا لمتخذي القرار يستوجب عليهم مجابهته بسرعة

من الناحية الاقتصادية فهي تعني: "انقطاع في مسار النمو الاقتصادي حتى انخفاض الانتاج او عندما يكون النمو الفعلي اقل من النمو الاحتمالي"²

الازمة لغة:

ورد في المعجم الوجيز في مادة أزم أن الأزمة هي الضيق والشدة³

يعرفها قاموس Longman بأنها زمن يتسم بوجود خط كبير او صعوبة شديدة او عدم يقين سواء في السياسة او في الاقتصاد⁴

عرفت الازمة في القاموس البريطاني وببستير انها "وقت حاسم او خطر كبير تعتمد نتائجه على قدر العواقب السلبية التي يسفر عنها"⁵

الأزمة اصطلاحا:

تعرف الأزمة اصطلاحا "انها عبارة عن موقف خارج السيطرة وتحول مفاجئ عن السلوك المعتاد يؤدي الى خلل وتهديد للمصالح، ويؤثر على النظام العام للمجتمع، وان مواجهة هذا الموقف يتطلب اتخاذ قرار محدد وسريع في ظل محدودية المعلومات والمفاجأة وضيق الوقت المقترن بالتهديد"⁶

¹- نفس المرجع، ص14

²- هلال محمد عبد الغني، مهارات ادارة الازمات، ط4، مركز تطوير الاداء والتنمية، القاهرة، 2004، ص51

³- المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية، القاهرة، 1998، ص10

⁴- Longman dectoanry, england Longman groups, 1995, p322

⁵- Webster, new world dictionary of America English, Leyland, OH, 1997, p275

⁶- محمود جاد الله، ادارة الازمات، دار اسامة للنشر والتوزيع، الاردن، ص8

عرفها عماد بركات بأنها: "حدث او موقف مفاجئ يترتب عليه تهديد خطير للمصالح سواء عامة او خاصة، مادية او معنوية، يستلزم مواجهته اتخاذ قرار رشيد قادر على احتوائه وتقليل الاثار المترتبة عليه وإعادة الوضع الى ما كان عليه قبل حدوثه، مما يرتب ضغوطا على متخذ القرار لضرورة المواجهة السريعة في ظل ضيق الوقت والإمكانات وقلة المعلومات"¹

كما يعرفها فليبس بأنها حالة طارئة أو حدث مفاجئ يؤدي إلى الإخلال بالنظام المتبع في المنظمة، مما يضعف المركز التنافسي لها ويتطلب منها تحركاً سريعاً واهتماماً فورياً وبذلك يمكن تصنيف أي حدث بأنه أزمة اعتمادا على درجة الخلل الذي يتركه هذا الحدث في سير العمل الاعتيادي للمنظمة"²

ويعرف رضا رضوان الأزمة بأنها "فترة حرجة أو حالة غير مستقرة تنتظر تتدخلاً أو تغييراً فورياً"³.

كما أن الأزمة تعني "نقطة تحول، أو موقف مفاجئ يؤدي إلى أوضاع غير مستقرة، وتحدث نتائج غير مرغوب فيها في وقت قصير، ويستلزم اتخاذ قرار محدد للمواجهة في وقت تكون فيه الأطراف المعنية غير مستعدة أو غير قادرة على المواجهة"⁴.

فالأزمة اذن هي تلك الاحداث او المواقف المفاجئة التي تلم فجأة بالمنظمة او المجتمع وفي ظروف تتسم بقلة المعلومات والقلق وتستدعي منه مواجهتها بصورة سريعة واتخاذ قرارات لإدارتها او حلها.

و من خلال جملة التعريفات المقدمة للازمة نستخلص مجموعة من الخصائص المميزة لها وهي:

الفجائية: غالبا ما تأتي الازمة بشكل مباغت سواء في في توقيت حدوثها او في مكانه

¹ عماد بركات، إدارة الازمات والكوارث بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، ط1، 2012، ص8

² Norman Phelps: "Setting Up A Crisis Recovery Plan", *Journal Of Business Strategy*, Vol.6. No.4 , 1986 , P. 6.

³ رضوان ، رضا عبد الحكيم: " الأمن والحياة"، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1419هـ، ص44.

⁴ حواش، جمال الدين محمد: " إدارة الازمات والكوارث ضرورة حتمية"، المؤتمر السنوي الثالث لإدارة الازمات والكوارث،

البحث(38)، القاهرة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1998، ص4.

- ✓ الوقت: حيث ان انفجار الأزمة وظهورها يتطلب مواجهتها باتخاذ قرارات وتدابير سريعة وهذا في ظل ضيق الوقت.
- ✓ المعلومات: تكون المعلومات المتاحة في اوقات الأزمات قليلة، هذا فضلا عن تلك المشكوك في صحتها ومصدرها وبالتالي صعوبة الحصول على المعلومات الموثوق فيها، والاعتماد عليها لفهم الازمة واتخاذ القرارات الصائبة.
- ✓ التأثير: تنترب على الأزمة نتائج وأحداث خطيرة وقد تؤدي الى خلق ازمات اخرى مرتبطة بالأزمة الأم وتطال مجالات وأصعدة اخرى.
- ✓ التعقيد: تتميز الأزمة بالتعقيد والتشابك والتداخل في مسبباتها وعناصرها وفواعلها، مما يخلق حالة نفسية تتسم بالتوتر والقلق والإحساس بالخطر وانتشار الشائعات المغرضة.
- ✓ التهديد: فحدوث أزمة ما يعني وجود تهديد خطير ومباشر على مصالح الجهة المعنية بالأزمة او حتى يهدد وجودها بالأساس.

المطلب الثاني: انواع الازمات

تتعدد التصنيفات المقدمة لأنواع الازمات، فمن الباحثين من صنفها على اساس النطاق الجغرافي للازمة ومنهم من يصنفها من حيث المعيار الزمني او من حيث الحجم والشدة وغيرها من المعايير التصنيفية.

وممن تطرق لهذا التقسيم لأنواع الازمات (الشعلان) ،حيث انه يصنف أنواع الازمات إلى ما يلي:

1 - من حيث طبيعة الحدوث:

حيث قسمها إلى قسمين:

أزمة بفعل الإنسان: وهي تلك الازمات الناتجة عن فعل إنساني مثل: التهديد بالغزو العسكري، وعمليات الإرهاب...

أزمة طبيعية: وهي الأزمة التي لا دخل للإنسان في حدوثها مثل: الزلازل، والبراكين، والجفاف.

2 - من حيث المستهدف بالاعتداء:

اعتداء على شخصيات: ويمكن ان تكون شخصيات سياسية او معروفة.

اعتداء على ممتلكات: بالسرقة او التخريب.

3- من حيث الهدف:

إرهاب الطرف الآخر: كتفجير الطائرات دوت تحديد مطالب.

الابتزاز: كفرض مطالب معينة كشرط لإنهاء الأزمة.

4 - من حيث مسرح الجريمة:

أزمة خلقتها الظروف في مسرح الحادث كالذي يحدث عندما يطلب مختطف طائرة الهبوط في مطار ما للتزود بالوقود.

أزمة حدد فيها مسبقاً مسرح الحادث الذي وقعت فيه.

5- من حيث المصدر:

أزمة مصدره كالذي يحدث عندما يتم تفجير معين في بلد ما لاعتبارات معينة لها أهميتها في بلد آخر.

أزمة لها جذورها في بلد الحادث سواءً كانت سياسية أو غيرها.¹

6- من حيث العمق:

أزمة سطحية غير عميقة هامشية التأثير.

أزمة عميقة جوهرية هيكلية التأثير.

¹ -علي بن لهول الرويلي، الازمات: تعريفها، ابعادها، اسبابها، كلية التدريب، قسم البرامج الخاصة، جامعة نايف للعلوم الامنية
ص14. www.nauss.edu.sa

7- من حيث التكرار:

أزمة ذات طابع دوري متكرر الحدوث.

أزمة فجائية عشوائية وغير متكررة.

8- من حيث المدة:

أزمات قصيرة الأمد يتم إخمادها والقضاء عليها في مدة قصيرة.

أزمات طويلة الأجل وهي التي تستمر معالجتها لمدة طويلة.

9- من حيث القصد:

أزمات عمدية تحببها إحدى القوى وتنفذها لتحقيق أهداف معلومة.

أزمات غير عمدية، وإنما نتيجة إهمال وسوء تقدير.

أزمات قضاء وقدر، لا حيلة للإنسان فيها: وخاصة الكوارث الطبيعية المفاجئة

10- من حيث مستوى المعالجة:

أزمة محلية تتعلق بدولة واحدة، أو منشأة بعينها، وتتطلب معالجة محلية.

أزمة إقليمية تتعلق بعدة دول في المنطقة، وتتطلب تنسيقاً إقليمياً لمواجهتها.

أزمة دولية تتعلق بعدة دول أجنبية، وتتطلب تنسيقاً وجهوداً دولية.¹

11- من حيث المظهر:

الأزمة الزاحفة: وهي التي تنمو ببطء ولكنها محسوسة، ولا يملك متخذ القرار وقف

زحفها نحو قمة الأزمة وانفجارها.

الأزمة العنيفة الفجائية: وهي أزمة تحدث فجأة وبشكل عنيف، وتأخذ طابع التفجر

المدوي.

¹ نفس المرجع، ص15

الأزمة الصريحة العلنية أو المفتوحة: وهي أزمة لها مظاهرها الصريحة العلنية الملموسة، بحيث يشعر بها كل أطرافها منذ نشأتها.

الأزمة الضمنية أو المستترة: وهي من أخطر أنواع الأزمات وأشدّها تدميراً للكيان الإداري، فهي أزمة غامضة في كل شيء سواء أسبابها، أو عناصرها، أو أطرافها، أو العوامل التي ساعدت في ظهورها وتفاقمها.

وقد ارتأينا ان نعتمد في دراستنا على تصنيف انواع الازمات على اساس مضمونها والمجال الذي تظهر فيه وذلك تجنباً للتعقيد وطلباً للوضوح والتبسيط في تصنيف الازمات فضلاً على المزايا التي يوفرها هذا المعيار في التصنيف حيث يسمح لنا بتحديد السمات المميزة لكل نوع من الازمة عن الانواع الاخرى.

1-الأزمة السياسية:

هي حدث مفاجئ يصيب النظام السياسي في الدولة ويعرض الحياة السياسية ونظامها للخطر، وتكون اسبابه داخلية او خارجية على النحو التالي:

1-أسباب داخلية:

* فشل التداول على السلطة بشكل سلمي

* الصراع على السلطة بين القوى والأحزاب السياسية القائمة.

* زيادة حجم المعارضة السياسية.

* التشكيك في نتائج الانتخابات البرلمانية.

* الصراع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

* استخدام الشارع في الحياة السياسية.

* الفساد وعدم الاصلاح السياسي.

2- اسباب خارجية:

* التوترات الحدودية بين بلدين.

* الاختلاف بين دولتين او اكثر على مصالح مشتركة.

* التدخلات الخارجية في شئون الدول.

* الحروب والصراعات المسلحة.¹

وتتميز الأزمات السياسية عن الأزمات الأخرى بأنها أكثر حدة وأخطرها على الامن الوطني للدولة، وذلك بسبب حساسية وضعها وشمولية تأثيرها والارتباط بالأبعاد المحلية والإقليمية والدولية وتهيئ فجأة وتتأثر فيه المصالح الوطنية وتبرز جماعات المعارضة وتنشط الحركات والعناصر الانفعالية، كما تخلق نوعا من عدم الاستقرار والتوازن السياسي بين القوى السياسية الوطنية يؤدي الى حالة من الاحتقان بين شرائح المجتمع ويدفعها الى الاحتجاجات والمظاهرات والعصيان المدني وإذا استمرت هذه الأزمة وتطورت اصبحت تولد ازمات مصاحبة يصعب مواجهتها وحلها وتؤثر تأثيرا كبيرا في شرائح المجتمع.²

الأزمات الامنية:

يقصد بالأزمة الأمنية الموقف او الحدث او مجموعة الأحداث التي تخل بالامن الوطني والسلم الاجتماعي، حيث تتسارع الاحداث مما يهدد بتزايد الخسائر المادية والمعنوية، الفعلية والمحتملة، مما يستدعي استنفار كافة الاجهزة والسلطات والجهود والإمكانات خصوصا المؤسسات السياسية والأجهزة الامنية للسيطرة على الوضع وإنهاء المشكلة في اسرع وقت وبأقل التكاليف.

ومن هذا التعريف يمكن ان نستنتج خصائص الأزمات الامنية وهي:

* انها تهدد الأمن الوطني او احد مقوماته، بدرجة او بأخرى بطريقة مباشرة او غير مباشرة.

¹ علي لهلول الرويلي، الازمات: تعريفها، ابعادها، اسبابها، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، كلية العلوم الاستراتيجية، ص17
² نفس المرجع، ص15

*ان الخسائر المادية او المعنوية او كليهما، الفعلية او المحتملة هي خسائر كبيرة او متزايدة

*انها تستقطب اهتمام السلطة السياسية والمجتمع وتستدعي المواجهة واستخدام كافة الوسائل بما فيها الوسائل العنيفة، عندما يستدعي الامر ذلك لإنهائها في اسرع وقت وبأقل التكاليف.

وقد تنشأ الأزمة الأمنية لأسباب متعددة، في مقدمتها الاسباب السياسية خاصة تلك المرتبطة بالإرهاب، بالإضافة الى الاسباب السياسية الداخلية مثل الصراع على السلطة او مقاومة السلطات والحكومات من الحركات والتيارات التي تضغط للتغيير السياسي او للانفصال.

كما قد تنشأ الأزمة الامنية لأسباب اقتصادية، ومن امثلة ذلك الاضرابات العمالية وأزمات البطالة والاحتجاجات او الازمات الناشئة بسبب الفقر وسوء توزيع الدخل او عدم توفر المواد الغذائية.

وقد تنشأ الأزمات الامنية بسبب الانحرافات الفكرية، حيث تتشكل تيارات وحركات لها فكرها المنحرف الذي يمجّد العنف وينظر له كأساس الانتقام من فئات معينة او كأساس للاحتجاج على المجتمع وقيمه وعقائده وتنظيماته الاجتماعية، ومحاولة تقويضها وبناء المجتمع على اساس قيمي وعقائدي وفكري جديد.

والأزمات الأمنية الداخلية هي أزمة طرفها الرئيسان الحكومة وأفراد او فئات اجتماعية او تنظيمات معينة، حسب طبيعة الأزمة وأسبابها السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية، وقد تستغل هذه الازمات من قوى اخرى كامنّة في المجتمع او من اطراف خارجية سواء كانت هذه الاطراف افراد او منظمات او حكومات.¹

¹ سعد علي الشهراني، ادارة عمليات الازمات الامنية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ط1، الرياض، 2005، ص26-28

الأزمة الاجتماعية:

هي من أخطر انواع الأزمات التي تواجهها الدولة ،وهي حالة من الهيجان والتوتر الشعبي يؤدي الى الاضطراب والخلل في المجتمع مما يؤثر على السلم الاجتماعي في الدولة،واهم خصائصها:

1-أزمة داخلية تقوم بها فئات معينة تطالب بمطالب محددة.

2-قد تتسم بسمات طائفية او عرقية او دينية.

3-تنشأ نتيجة الفقر، انتشار الفساد، كبت الحريات، التمييز الطبقي والعنصرية والحرمان من المشاركة السياسية.

ومن مظاهر الأزمات الاجتماعية:

المظاهرات والتمرد، الاضرابات العمالية،السخط الشعبي،الاضرابات العامة،الصراعات الطائفية،الفساد والجريمة المنظمة.

الأزمة الاقتصادية:

هي اضطراب مفاجئ يطرأ على التوازن الاقتصادي في الدولة يؤدي الى خلل في الانتاج ونقص في الموارد المالية وتزايد معدلات البطالة وانهيار العملة،يسببها الحصار الاقتصادي والعقوبات الدولية،وكثرة الديون المتراكمة على الدولة وعجزها عن السداد وانهيار صناعتها والازمة الاقتصادية اما تكون محلية او اقليمية او دولية،واما ان تكون خفيفة او شديدة¹

¹ علي هلهول الرويلي،مرجع سابق،ص17-19

المبحث الثاني: ادارة الأزمة مقارنة مفاهيمية

سننظر من خلال هذا المبحث الى مفهوم ادارة الأزمة وأساليب ادارة الأزمات

المطلب الأول: مفهوم ادارة الازمة:

مفهوم ادارة الأزمات يعنى بالاستجابة للتحديات والأوضاع والأحداث التي تعصف بالكيانات الادارية والاجتماعية والسياسية في مرحلة من مراحل تطورها، من خلال استخدام كافة الامكانيات المتاحة لاكتشاف الأزمات وأسبابها والسيطرة عليها قبل استفحالها وانفجارها او مواجهتها والتعامل معها بعد انفجارها بهدف استعادة السيطرة على الاحداث وتعظيم الفوائد المادية والمعنوية¹

وقد قدمت العديد من التعاريف في هذا الصدد نذكر منها:

عرف السيد عليوة ادارة الأزمة بأنها: "تعنى بالأساس كيفية التغلب على الأزمات بالأدوات العلمية والإدارية المختلفة، وتجنب سلبياتها والاستفادة من ايجابياتها فعلم ادارة الأزمات هو علم ادارة التوازنات ورصد حركة واتجاهات القوة والتكيف مع المتغيرات المختلفة وبحث اثارها في كافة المجالات"²

ان ادارة الأزمات هي الوسيلة او الكيفية في مواجهة الحالات التي لا يمكن تجنبها او اجراء التحضيرات للأزمات التي من الممكن التنبؤ بها، كما تتضمن ادارة الأزمات كيفية تقادي حصول الأزمة وذلك باستشعار من بعد، وإعداد الاجراءات والأساليب الضرورية لمنع حدوثها وتقاديها والتخفيف من حدتها وتتطلب ادارة الازمة مشاركة كافة الاطراف لحلها³

كما تعني إدارة الأزمة "التعامل مع الازمات من اجل تجنب حدوثها من خلال التخطيط

¹ سعد بن علي الشهراني، مرجع سابق، ص21

² السيد عليوة، ادارة الازمات والكوارث مخاطر العولمة والارهاب الدولي، مركز القرار للاستشارات، القاهرة، 2002، ص25

³ م.م. علي فضيل، ادارة الازمة في فكر السيدة زينب، مركز دراسات الكوفة، العدد 121، سنة 2011، ص129

الأزمات من أجل تجنب حدوثها من خلال التخطيط للحالات التي يمكن تجنبها، وإجراء التحضيرات للأزمات التي يمكن التنبؤ بحدوثها في إطار نظام يطبق مع هذه الحالات الطارئة عند حدوثها بغرض التحكم في النتائج أو الحد من آثارها التدميرية".¹

اما عبد الرحمن توفيق فقد عرف ادارة الأزمات بأنها: "فن القضاء على جانب كبير من المخاطرة وعدم التأكد بما يسمح لك بتحقيق تحكم اكبر في مصيرك ومقدراتك"

وقال ايضا انها: "التخطيط لما قد لا يحدث"²

عرف عماد بركات ادارة الأزمة: "هي عملية ادارية مستمرة تتضمن حسن استغلال الموارد والإمكانات والمعلومات المتاحة لمواجهة الازمات ،بواسطة فريق متخصص قادر على التنبؤ بها قبل ومواجهتها اثناء وقوعها من خلال اتخاذ القرارات الرشيدة القادرة على احتوائها وتقليل الخسائر واستخلاص اسبابها ونتائجها منعا لتكرارها"³

وتجدر الاشارة الى وجود عوامل بيئية خارجية وعوامل بيئية داخلية تؤثر في ادارة الأزمة وهي كما يلي:

1-حجم الأخطار او الأضرار او الخسائر

2-مدى السيطرة على البيئتين الداخلية والخارجية

3-الزمن المتوفر للتصرف واتخاذ اللازم

4-عدد الخيارات المتاحة ونوعيتها

ان الطريقة التي ترتبط بها هذه العوامل مع بعضها تؤثر على كيفية ادارة الأزمة والوسائل التي يجب استخدامها⁴

1- الأعرجي، عاصم محمد و دقامسة، مأمون محمد: إدارة الأزمات : دراسة ميدانية لمدى توافر عناصر إدارة الأزمات من وجهة نظر العاملين في الوظائف الإشرافية في أمانة عمان الكبرى، الرياض، معهد الإدارة العامة ، م39، ع4، 2000م، ص 777.

² توفيق عبد الرحمن:إدارة الأزمات:التخطيط لما قد لا يحدث،مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، 2004،ص18.

³ عماد بركات، مرجع سابق، ص

⁴ م.م الفضيل، مرجع سابق، ص129

المطلب الثاني: اساليب ادارة الأزمة

بشان اساليب معالجة الأزمة، فان أسلوب التعامل معها يختلف باختلاف المواقف واختلاف السياسة والإمكانات، وكذا ظروف الأزمة، وهناك ثلاث أساليب عامة للتعامل مع الأزمة هي:

1- الأسلوب القهري:

ويقصد به استخدام القوة لإجبار الخصم على التراجع عن موقفه، ويتضمن هذا الأسلوب عدم الرضوخ لمطالب الخصم مهما كان حجم التهديد، لذا فهو يعبر على قدرة الأجهزة الأمنية على تحمل الخسائر وإيقاع العقاب الرادع على الخصم.

2- الأسلوب التساومي:

يعتمد هذا الأسلوب على التفاوض اساسا لحل الازمة، والأصل ان المفاوضات والمساومة هي الاستعداد للتنازل عن بعض المواقف مقابل تنازل الخصم عن بعض مطالبه.

3- الأسلوب التنازلي:

يعني الرضوخ الى مطالب الخصم في سبيل انهاء الأزمة وتحمل كافة الخسائر المترتبة على ذلك.

والحقيقة ان هذه الأساليب قد تختلط في بعض الازمات، فتبدأ الأجهزة الرسمية في التفاوض مع مدبري العملية لكسب الوقت ثم تلجأ فجأة الى حسم الموضوع عن طريق استخدام القوة¹

وهناك من يقسم طرق ادارة الازمات الى طرق تقليدية وطرق حديثة.

1- الطرق التقليدية: نجد من أهم أساليبها ما يلي:

1-1 انكار الازمة:

حيث تتم ممارسة تعميم اعلامي على الأزمة وإنكار حدوثها

¹فهد احمد الشعلان، مهارات متقدمة في كيفية ادارة الازمات، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، ص20.

وإظهار صلابة الموقف وان الاحوال على احسن مايرام، وذلك لتدمير الأزمة والسيطرة عليها، وتستخدم هذه الطريقة غالباً في ظل الأنظمة الدكتاتورية والتي ترفض الاعتراف بوجود أي خلل في كيانها الاداري.

1-2 كبت الأزمة

ونعني تأجيل ظهور الأزمة وهو نوع من التعامل المباشر مع الأزمة بقصد تدميرها.

1-3 إخماد الأزمة:

وهي طريقة بالغة العنف تقوم على الصدام العلني العنيف مع قوى التيار الأزموي بغض النظر عن المشاعر والقيم الانسانية.

1-4 بخس الأزمة:

أي التقليل من شأن الأزمة وهنا يتم الاعتراف بوجود الأزمة ولكن باعتبارها أزمة غير هامة¹

1-5 أسلوب النعامة (الهروب)

حيث ان شعور الفرد او الافراد المتعاملين مع الأزمة بالحيرة والعجز في كيفية التعامل مع الأزمة يخلق نوعاً من التوتر الشديد، وكي يتخلص الفرد من التوتر النفسي الناتج عن وجود الأزمة وما ينتج عن عجزه عن مواجهتها من جانب اخر، فانه يلجأ الى بعض الاساليب السلبية للتخلص من هذه الحالة التي لا يستطيع معاشتها عن طريق الهروب من الموقف كله حتى لا يستمر تعرضه لتلك المشكلة.

ومن اشكال الهروب من الازمة:

الهروب المباشر: ترك مجال الازمة وتأثيرها نهائياً، والاعتراف بعدم القدرة او الفشل في المواجهة، واستعداده لتحمل تبعات هذا الهروب.

¹العماري عباس رشدي، إدارة الازمات في عالم متغير، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993، ص22-27

الهروب غير المباشر: وذلك عن طريق الاصابة الحقيقية ببعض الاعراض الصحية التي تستدعي النقل بعيدا عن مجتمع الازمة, او الاصابة المصطنعة التي تحقق نفس الغرض.

التنصل من المسؤولية: عن طريق القاء المسؤولية على الاخرين, وتبرير المواقف التي ادت حدوث الازمة بأسباب منطقية تبدو سليمة في ظاهرها ولكنها لا تغير من الواقع الفعلي, حيث يتم تقديم اذار بعيدة عن المسؤوليات.¹

1-6 تنفيس الازمة: وتسمى طريقة تنفيس البركان, حيث يلجأ المدير الى تنفيس الضغوط داخل البركان للتخفيف من حالة الغليان والغضب والحيلولة دون الانفجار.

1-7 تفريغ الازمة: وحسب هذه الطريقة يتم ايجاد مسارات بديلة ومتعددة امام قوة الدفع الرئيسية والفرعية المولدة لتيار الازمة ليتحول الى مسارات عديدة وبديلة تستوعب جهده وتقلل من خطورته.

1-8 عزل قوى الازمة يقوم مدير الازمات برصد وتحديد القوى الصانعة للازمة وعزلها عن مسار الازمة, وعن مؤيديها وذلك من اجل منع انتشارها ونوسعها وبالتالي سهولة التعامل معها ومن ثم حلها او القضاء عليها.

2- الطرق الحديثة:

2-1 طريقة فريق العمل: وهي من اكثر الطرق استخداما في الوقت الحالي حيث يتطلب الامر وجود اكثر من خبير ومتخصص في مجالات مختلفة حتى يتم حساب كل عامل من العوامل وتحديد التصرف المطلوب مع كل عامل.

2-2 طريقة الاحتياط التعبوي للتعامل مع الازمات: حيث يتم تحديد مواطن الضعف ومصادر الازمات فيتم تكوين احتياطي تعبوي وقائي يمكن استخدامه اذا حصلت ازمة.

وتستخدم هذه الطريقة غالبا في المنظمات الصناعية عند حدوث ازمة في الموارد الخام او نقص في السيولة.

وسام صبحي مصباح اسليم, سمات ادارة الازمات في المؤسسات الحكومية الفلسطينية-دراسة ميدانية على وزارة المالية في غزة, الجامعة الاسلامية, غزة, 2007, ص48.

2-3 طريقة المشاركة الديمقراطية للتعامل مع الأزمات: وهي اكثر الطرق تأثيرا وتستخدم عندما تتعلق الازمة بالأفراد او يكون محورها عنصر بشري، وتعني هذه الطريقة الافصاح عن الازمة وعن خطورتها وكيفية التعامل معها بين الرئيس والمرؤوسين بشكل شفاف وديمقراطي.

2-4 طريقة تفرغ الازمة من مضمونها: وهي من انجح الطرق المستخدمة حيث يكون لكل أزمة مضمون معين قد يكون سياسيا او اجتماعيا او دينيا او ثقافيا او غيرها، ومهمة المدير هي افقاد الازمة لهويتها ومضمونها وبالتالي فقدان قوة الضغط لدى القوة الازموية ومن طرقها الشائعة هي:

-التحالفات المؤقتة

-الاعتراف الجزئي بالازمة ثم انكارها

-تزعم الضغط الازموي ثم توجيهه بعيدا عن هدفه الاصلي.

2-5 طريقة تفتيت الازمة: وهي الافضل اذا كانت الأزمات شديدة وخطيرة وتعتمد هذه الطريقة على دراسة جميع جوانب الازمة لمعرفة القوى المشكلة لتحالفات الازمة وتحديد اطار المصالح المتضاربة والمنافع المحتملة لأعضاء هذه التحالفات ،ومن ثم ضربها من خلال ايجاد زعامات مقنعة وإيجاد مكاسب لهذه الاتجاهات المعارضة مع استمرار التحالفات الازموية، وهكذا تتحول الازمة الكبرى الى أزمات صغيرة مفتتة.

2-6 طريقة ضرب الازمة ذاتيا وتفجيرها من الداخل:

وهي من اصعب الطرق غير التقليدية للتعامل مع الازمات، ويطلق عليها طريقة المواجهة العنيفة او الصدام المباشر وغالبا ما تستخدم في حالة عدم توفر المعلومات وهذا مكن خطورتها وتستخدم في حالة التيقن من عدم وجود البديل، ويتم التعامل مع هذه الازمات على النحو التالي:

-ضرب الازمة بشدة من جوانبها الضعيفة

-استقطاب بعض عناصر التحريك والدفع للازمة

-تصفية العناصر القائمة للازمة

-ايجاد قادة جدد اكثر تفهما.

المبحث الثالث: العنف السياسي

سنتناول من خلال هذا المبحث مفهوم العنف السياسي بالتطرق للمعنى اللغوي والاصطلاحي وأيضا مختلف التعريفات التي قدمت لهذا المصطلح، ثم نتطرق لأنواع العنف السياسي.

المطلب الأول : مفهوم العنف السياسي

ونتطرق للمعنى اللغوي للعنف

العنف لغة هو من الجذر (ع.ن.ف) وهو الخرق بالأمر وقلة الرفق به، وهو عنيف اذا لو يكن رفيقا في امره، وعنف به، وعليه، وعنافه: اخذه بشدة وقسوة ولامه وعيره، واعتنف الامر: اخذه بعنف، واتاه ولم يكن على علم ودراية به، واعتنف الطعام والأرض: كرههما، واعتنفته الارض نفسها اي نبت عليه، فهو يشمل كل سلوك يتضمن الشدة والتوبيخ والقوة والتفريع.¹

وفي اللغة الاجنبية، تتحدر كلمة العنف من الكلمة اللاتينية *violentia* والتي تعني السمات الوحشية او التدنيس او المخالفة وهذه الكلمات ترتبط بكلمة *vis* والتي تعني استعمال العنف الجسدي²

ومن الناحية الاصطلاحية نجد عدة تعريفات مقدمة لمصطلح العنف منها:

يعرف العنف على انه: "مجموعة من السلوكيات تهدف إلى إلحاق الأذى بالنفس او بالآخر، ويأتي بشكلين أما بدني مثل الضرب، التشاجر، او التدمير او اتلاف الاشياء، والعنف

¹ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، ج4، 1979، ص3132.

²Bousafsaf zoubir et autres les effets de la violence Mdu stress au trauma, édition média plus, constantine, 2011, p18.

اللفظي مثل: التهديد،الفتنة،الغمز،النكتة اللاذعة،وهو في الاخير يؤدي بطريقة مباشرة اوغير مباشرة إلى إلحاق الأذى"¹

ويعرفه العالم ادلر adler بأنه:استجابة تعويضية عن الإحساس بالنقص أو الضعف.

أما بيير فيو فينظر إلى العنف على انه "ضعف جسدي أو معنوي ذو طابع فردي أو جماعي ينزله الإنسان بالإنسان بالقدر الذي يتحمله ،على انه مساس بممارسة حق اقر بأنه حق اساسي او بتصور للنمو الانساني الممكن في فترة معينة" وهذا التعريف يضع في المرتبة الثانية مادية الفعل العنف"²

يعرفه جون غالتونغ:"العنف هو تحديد فرص الحياة،هو هجوم على الاحتياجات الأساسية والتي تنقص من المستوى الحقيقي للإشباع إلى ما تحت المستوى الأدنى"³

وتعرف المنظمة العالمية للصحة العالمية العنف بأنه:"الاستعمال المتعمد للقوة الفيزيائية(المادية)أو القدرة سواء بالتهديد أو الاستعمال المادي الحقيقي ضد الذات أو ضد شخص آخر أو ضد مجموعة أو مجتمع بحيث يؤدي إلى حدوث إصابة(أوإمكانية حدوث) إصابة أو موت أو إصابة نفسية أو سوء النماء أو الحرمان"

ويربط التعريف الذي تستخدمه منظمة الصحة العالمية بصفة العمد أو القصد عند اقتراف الفعل ذاته بغض النظر عن النتيجة التي يحدثها"⁴

يعرفه عالم الاجتماع الامريكي H.Nieburg هو افعال التدمير والتخريب وإلحاق الاضرار والخسائر التي الى اهداف او ضحايا مختارة او ظروف بيئية او وسائل او ادوات والتي تكون اثارها ذات صفة سياسية من شأنها تعديل او تقييد او تحوير سلوك الاخرين في موقف المساومة والتي لها نتائج على النظام الاجتماعي"

¹- عصام عبد اللطيف،سيكولوجية العنف وترويضها،دار غريب،القاهرة2001،ص97.

²-حسين توفيق ابراهيم،ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية،ط1،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،1992،ص43.

³ Alihassani،des mots pour comprendre le conflit et la violence،édition dar el-gharb،oran،2007،p67

⁴-التقرير العالمي حول العنف والصحة،منظمة الصحة العالمية،2002،ص23.

اما H.Greham هو سلوك يميل الى ايقاع اذى جسدي او خسارة بأموالهم وبغض النظر عن معرفة ما اذا كان هذا السلوك يبدي طابعا جماعيا او فرديا¹

تعريف العنف السياسي:

عرف "هوندريج" العنف السياسي بأنه: "استعمال التهديد او الاذى الجسدي بواسطة مجموعات انغمست في صراعات سياسية داخلية لمعارضة الحكومة مستخدمة الارهاب السياسي، الاغتيال، المظاهرات، الثورات، الحروب الاهلية، وبعدها توسع المفهوم ليتضمن استخدام الحكومة العنف ضد مواطنيها والذي يعرف بعنف الدولة.

والعنف السياسي هو ايضا: "توظيف الية العنف بشكل منظم لتحقيق اهداف سياسية، قد تتمثل في الوصول الى السلطة السياسية او على الاقل التأثير عليها، وهنا نكون ازاء عنف منظم من جانب المعارضة، كما قد تكون تلك الاهداف هي ضمان السيطرة على السلطة السياسية والتشبث بها، وهنا نتحدث عن عنف من جانب النظام نفسه"²

العنف السياسي عند قدرتي حنفي: "هو نوع من انواع العنف الداخلي الذي يدور حول السلطة ويتميز بالرمزية والجماعية والايثارية والإعلانية.

وهذا يعني ان العنف السياسي يعني: انه نوع من انواع العنف الداخلي، وان اطرافه تمارس عنفها داخل اطار ما يجمع بينها ولعل ذلك اهم ما يميزه عن الحرب بمعناها الواسع المعروف، والتي يمكن ان تكون عنفا خارجيا، بل لعل وجود هذا الاطار في حد ذاته هو ما يبين خطورة ظاهرة العنف السياسي .

العنف السياسي عنف يدور حول السلطة بمعنى ان العنف السياسي عنف يتعلق في جوهره بالسلطة ورموزها وهو عنف متبادل بالضرورة وبذلك فهو يختلف عن اغلب الانواع الاخرى من العنف حيث يتميز فيها بوضوح دور الضحية عن المعتدي.

العنف السياسي عنف يتميز بالجماعية بمعنى انه عنف يغلب عليه الطابع الاجتماعي وان كان يقوم بذلك فرديا فانه ممثل عن جماعة معبرا عن توجهاتها.

1- عبد الناصر حريز، الارهاب السياسي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997، ص33
 بلقاسم سلاطينية وسامية حميدي، علاقة العنف السياسي بظاهرة البطالة في الجزائر رؤية سوسيولوجية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 21، جامعة محمد خيضر، بسكرة، مارس 2011، ص2

وأخيرا فانه عنف يتميز بالإعلانية،ذلك ان اطراف العنف السياسي يتسارعون للإعلان عن مسؤوليتهم عن افعالهم.¹

العنف السياسي باعتباره وسيلة للتعبير عن الرأي السياسي والحصول على الشرعية او كونه وسيلة للانتصار السياسي على الخصم ،هو الذي يقوم به فاعله ابتداء لتحقيق هدف سياسي او للتعبير عن موقف سياسي او يقوم فاعله ردا على موقف او حالة او عنف سياسي مسلح.

وثمة شبه اتفاق بين اغلب الدارسين لظاهرة العنف السياسي على ان العنف يصبح سياسيا عندما تكون اهدافه او دوافعه سياسية ،رغم الاختلاف بينهم في تحديد طبيعة هذه الاهداف ونوعيتها وطبيعة القوى المرتبطة بها،ومن هنا عرف العنف السياسي بأنه:

"استخدام القوة او التهديد باستخدامها لإلحاق الذى والضرر بالآخرين لتحقيق اهداف سياسية"

ومن هنا قد تمارس السلطة السياسية العنف لغاية اخضاع خصومها وضرب القوى المعارضة التي تمثل تحديا لها،وقد تلجأ القوى المعارضة الى العنف السياسي وذلك لتحقيق غاياتها في الوصول الى السلطة²

وقد قدمت عدة تفسيرات للعنف السياسي من طرف الباحثين،فمنهم من ذهب الى ان الوعي الطبقي هو احد الاسباب التي تدفع نحو العنف والثورة مرتكزين بذلك على الاتجاه الماركسي في تفسيره للعنف،فنتطور البناء الاقتصادي يدفع نحو ظهور تنظيمات اجتماعية جديدة وبما ان علاقات الانتاج قائمة على اساس طبقة مالكة وأخرى عاملة فاقدة لملكية وسائل الانتاج يولد هذا لديها شعور بالاغتراب الذي يعزز وعيهم الطبقي بأنها طبقة مستغلة،وبوجود التنظيم والقيادة تكون النتيجة الثورة والإطاحة بالطبقة المالكة،وهنا يكون العنف الحل الوحيد الذي يكفل للطبقات المعدمة والمحرومة القضاء على اوضاعها السيئة.

¹ ادم قبي،مرجع سابق،ص103

² محمد حسن دخيل،العنف السياسي:اسبابه،اثاره،اهدافه وسبل مكافحته،مجلة الكوفة،العدد15،ص115

في حين ذهب اصحاب الاتجاه النفسي للتأكيد على الحرمان النسبي الذي يوضحه تيد جار Ted gurr بأنه شعور الناس بفجوة القيم المتوقع الحصول عليها وبين القدرة الحقيقية في الحصول عليها بالفعل.

فالتفاوت بين ما يتوقع الناس الحصول عليه،اي ما يستحقونه فعلا وبين ما يحصلون عليه عليه،عادة ما يسبب الاحباط الذي يدفع في كثير من الاحيان نحو السخط الاجتماعي والعنف السياسي.¹

وتعتمد هذه النظرية على ان التمرد السياسي من الممكن حصوله عندما يعتقد الناس انهم لا يحصلون على حقوقهم كاملة،ولذلك فان الناس يتمردون ليتمكنوا من الحصول على فوائد اكثر او للتنفيس عن التذمر والاحباط الذي يعانون منه والذي سببه النظام السياسي او بسبب ضغوط الحياة اليومية التي تتأثر بالنظام السياسي.²

اما الاتجاه السوسولوجي فهو يركز على فكرة خروج النسق الاجتماعي عن حالة التوازن وحدوث ما يسمى بالإخلال الوظيفي،ويظهر عندما يعجز النظام السياسي على المحافظة على التوازن المطلوب والتغيرات الجديدة والموارد المتاحة ،وهذا العجز يؤدي الى ظهور الأزمات التي تجعل المجتمع في حالة قلقه وغير مستقرة وبيئة مهياة لظهور الثورات ومؤشرات العنف السياسي.

وأخيرا هناك الاتجاه السياسي الذي ركز على مظاهر الصراع التي تحدث بين السلطة السياسية(صاحبة القوة) والجماعة المعارضة لها،هذا الصراع يؤدي في كثير من الاحيان الى ان تستخدم السلطة السياسية اساليب العنف في الصراع مع خصومها مما يدفع بالأخيرة الى نحو الرد بالمثل والعمل على تفكيك السلطة السياسية من خلال العنف المضاد،لكن ظهور هذا النوع من العنف السياسي سيكون رهن لطبيعة العلاقة والتفاعل بين السلطة السياسية والقوى السياسية المعارضة لها.³

¹ عواطف علي خريسان، اسباب العنف السياسي: رؤية تحليلية، كلية الاداب، الجامعة المستنصرية، مرجع الالكتروني، ص8
هياجنة عدنان، فضايا منهجية في تفسير ظاهرة العنف السياسي: دراسة نقدية، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 24، العدد 1،

1999، ص203

³ عواطف علي خريسان، مرجع سابق، ص9

المطلب الثاني: اشكال العنف السياسي

من التعريفات المقدمة للعنف السياسي يتضح انه يتضمن استخدام الاكراه المادي والتهديد باستخدامه وقد يتم ممارسته من طرف النظام السياسي ضد فئات اخرى من المواطنين او المعارضة، وفي هذه الحالة يسمى العنف الرسمي، كما قد يمارس من طرف المواطنين ضد النظام السياسي او بعض رموزه وهو ما يعرف بالعنف الشعبي او غير الرسمي.

اولا: العنف السياسي الرسمي

وتتمثل اهم اشكال العنف السياسي الرسمي في الاعتقال السياسي التعسفي، تعذيب المعتقلين، اجراء محاكمات غير عادلة على خلفية اتهامات ذات طابع سياسي، يحرم المتهمون خلالها من حق المحاكمة العادلة امام قضاة مدنيين، ومن مظاهر العنف السياسي الرسمي ايضا: استخدام قوات الامن او وحدات الجيش او الاثنين معا لمواجهة بعض اشكال الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي الشعبي واسع النطاق، فضلا عن ممارسة التصفية الجسدية ضد بعض عناصر المعارضة السياسية.

1- الاعتقال لأسباب سياسية:

يعتبر الاعتقال التعسفي لأسباب سياسية سلوكا اعتياديا تمارسه النظم الحاكمة في الغالبية العظمى من بلدان العالم الثالث، وان تفاوت الوضع من بلد لآخر من حيث مدى تكرار هذه العمليات وأعداد المعتقلين.

وعادة ما تتم عمليات الاعتقال السياسي التعسفي لأسباب سياسية تحت غطاء قانون الطوارئ او القوانين المتعلقة بأمن الدولة ومكافحة الارهاب¹

2- الاحكام المرتبطة بقضايا سياسية:

وغالبا ما تتم عمليات الاعتقال التعسفي لأسباب سياسية تحت عناصر تنتمي الى قوى او تنظيمات سياسية معارضة، وذلك بتهم مختلفة ابرزها التآمر لقلب نظام الحكم، تشكيل تنظيمات سرية بالمخالفة للقانون، ممارسة اعمال العنف والإرهاب، العمل لحساب اطراف

¹حسنيين توفيق ابراهيم، ص21.

اجنبية، المشاركة في المظاهرات والتحريض عليها وتتراوح هذه الاحكام ما بين الحبس لمدة مختلفة وتصل حتى الحكم بالإعدام¹

3- استخدام قوات الامن او وحدات الجيش لمواجهة اعمال العنف السياسي:

عادة ما تعتمد النظم الحاكمة في البداية على قوات الشرطة والأمن للتعامل مع مثل هذه الاحداث خاصة وان هناك وحدات مدربة على اعمال الشغب ولكن بالنسبة لأعمال العنف الحادة التي تمثل تهديدا جديا للحكم، والتي تتعثر اجهزة الامن في التعامل معها فانه يتم استدعاء الجيش للسيطرة على الوضع²

ثانيا: العنف غير الرسمي

وتتمثل اهم اشكال العنف السياسي الشعبي في المظاهرات التي يتخللها احداث شغب، الاضرابات العنيفة، التمردات المسلحة، التفجيرات، الاغتيالات ومحاولات الاغتيال التي تستهدف شخصيات امنية او سياسية او عسكرية.

1- المظاهرات العنيفة وأحداث الشغب:

وهي صورة محدودة من صور العنف السياسي وذلك للتعبير عن مطالب محددة قصيرة المدى، كالمطالبة بتحسين اوضاع فئات معينة من العاملين او رفع الاجور والمرتببات او للاحتجاج على وضع مميز او قرار متخذ فيه اجحاف بفئة معينة وعادة ما يكون هذه الاضرابات عفوية وغير منظمة تنظيما دقيقا³

2- العنف الانتخابي: وهو عنف موسمي يرتبط بالاستحقاقات الانتخابية وبخاصة البرلمانية منها، وإذا كانت عناصر وأجهزة تابعة للنظام الحاكم هي التي تمارس عادة العنف الانتخابي ضد مرشحي قوى وأحزاب المعارضة وأنصارهم بهدف تحجيم فرص فوزهم في الانتخابات، إلا ان انصار بعض المرشحين قد يمارسونه ضد انصار مرشحين آخرين وبخاصة في الدوائر التي تشهد منافسة عالية لاعتبارات مذهبية او عرقية او قبلية.

¹ نفس المرجع، ص 22.

² ادم قبي، مرجع سابق، ص 107

³ ناصر حريز، مرجع سابق، ص 58.

3- الاغتيالات السياسية:

وغالبا ما تستهدف عمليات الاغتيال ومحاولات الاغتيال شخصيات سياسية وأمنية او عسكرية رسمية، وتساعد ظاهرة العنف السياسي يعكس استمرار حالة الصراع الداخلي وعجز الدولة ومؤسساتها عن ايجاد حلول فعالة لمشاكلها الامر الذي يخلق بيئة ملائمة لظهور جماعات وتنظيمات تمارس العنف والإرهاب.¹

4- الانقلابات:

تعتبر اكثر صور العنف السياسي شيوعا خاصة في دول العالم الثالث، وللانقلاب صور متصاعدة من العنف السياسي تقوم به فئات قيادية سواء في الجيش او في الحكومة وذلك بهدف الاستيلاء على الحكم وأحكام السيطرة على المؤسسات الرئاسية في الدولة والأبنية الحكومية لضمان نجاح الانقلاب.²

¹-ادم قبي، مرجع سابق، ص107.
²عبد الناصر حريز، المرجع السابق

خاتمة الفصل الاول:

تعرفنا من خلال هذا الفصل على المفاهيم الرئيسية التي تقوم عليها دراستنا حيث حاولنا تحديد مفهوم الأزمة، فهي تلك المواقف المفاجئة والأحداث التي تلم بالمجتمع وتستدعي منه مواجهتها بصورة سريعة واتخاذ قرارات لإدارتها او حلها،وعليه فالأزمة تتميز بسمات تميزها عن سواها فهي فجائية،تثير حالة من القلق والريبة والشك وقلّة المعلومات،كل هذا مع ضرورة اتخاذ قرار سريع في ظل هذه الظروف.

وبالنسبة لأنواع الأزمات فقد اعتمدنا على التقسيم الذي يقوم على تقسيم الازمة حسب مضمونها والمجال الذي تظهر فيه فوجدنا ازمة سياسية،ازمة امنية،ازمة اقتصادية...الخ
اما إدارة الأزمة فهي علم الذي يهتم بكيفية التعامل مع الازمة واحتواء أضرارها وفي هذا الصدد استعرضنا اهم الاساليب والطرق التقليدية والحديثة لإدارة الازمة.

والمفهوم الأخير الذي حاولنا تحديد معناه هو العنف السياسي والذي يمكن تعريفه باختصار انه توظيف الية العنف بشكل منظم ومقصود في سبيل تحقيق اهداف سياسية،و تفرق الادبيات التي تناولت العنف السياسي بين العنف السياسي الرسمي الممارس من طرف جهات رسمية حكومية ضد المعارضة او فئات من الشعب،والعنف غير الرسمي او الشعبي الممارس من طرف فئات شعبية او المعارضة،وتتعدد اشكاله ومظاهره.

الفصل الثاني:

ازمة العنف السياسي في

الجزائر وأساليب ادارتها

بعد التطرق للمفاهيم الأساسية التي تشكل محور دراستنا، سنتناول من خلال هذا الفصل أزمة العنف السياسي في الجزائر ومعرفة أسبابها المختلفة والقوى الممارسة للعنف السياسي في الجزائر، ثم نستعرض طرق إدارة هذه الأزمة من طرق النظام السياسي الجزائري.

المبحث الأول: أسباب العنف السياسي في الجزائر:

إن العنف السياسي في الجزائر ليس وليد عقد التسعينات وإنما هو محصلة لتراكمات تاريخية تعود بدايتها الأولى إلى الحركة الوطنية، مروراً بثورة التحرير وكذا فترات تاريخية تلت الاستقلال وهنا نشير إلى بعض الصراعات التي حدثت منذ الحركة الوطنية إلى غاية أحداث أكتوبر 1988 نذكر منها :

- الصراع الذي حدث بين الاندماجين والإصلاحيين والاستقلاليين.

-الأزمة التي حصلت داخل صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية في أبريل 1953 والتي تطورت إلى درجة حدوث صدامات مسلحة.

-الصدامات والتصنيفات التي حدثت بين أجنحة الثورة.

-أزمة صائفة 1962 وبروز مشكلة الصراع على السلطة والتي انتهت بانقلاب 19 جوان*

كما عرفت الفترة ما بين جانفي 1967 وأكتوبر 1970 العديد من أعمال العنف السياسي كاغتيال محمد خيضر في مدريد 3 جانفي 1963 ومحاولة الطاهر زبيري الانقلاب على

* للمزيد حول هذا الموضوع، راجع: رابح لونيبي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 200.

نظام هواري بومدين ،إضافة إلى اغتيال كريم بلقاسم في فرانكفورت بألمانيا في 1970 و بروز أحداث الربيع الأمازيغي في 17.16 مارس 1980.¹

وصولاً إلى أحداث الخامس من أكتوبر 1988 والتي أفضت فيما بعد إلى توقيف المسار الانتخابي عام 1990 وبداية العنف السياسي بصورة جلية في الجزائر .

وعلى هذا الأساس سنحاول من خلال هذا المبحث التفصيل في أسباب ظهور العنف السياسي في الجزائر،بدءاً بالأسباب السياسية والاقتصادية ثم الأسباب الاجتماعية والثقافية.

المطلب الأول: الأسباب السياسية والاقتصادية

وقبل الخوض في الأسباب السياسية لأزمة العنف السياسي في الجزائر، سنحاول إلقاء نظرة سريعة على طبيعة النظام السياسي الحاكم منذ 1962 وإلى غاية 1988 .

يعتبر النظام السلطوي أقرب أنماط النظام السياسي لحالة الجزائر منذ حصولها على الاستقلال، وقد اعتمد هذا النظام على:

أ . شخصية السلطة :

عرفت العديد من الأنظمة السياسية في العالم الثالث ،هذه الظاهرة التي تميزت بتمتع الرئيس بجاذبية خاصة " كاريزمية " حيث تسمح الظروف بانفراد شخص واحد بميزات خاصة تجعله في مركز الصدارة في النظام السياسي والجزائر عرفت هذا النوع من السلطة في بعض الفترات ، خصوصاً في عهد بن بلة الذي جمع بين يديه مناصب عديدة ،رئيس الدولة ورئيس الحكومة والأمين العام للحزب الحاكم فضلاً عن وزارة الداخلية والمالية والإعلام ،واستمر هذا الدور في عهد الرئيس بومدين وبن جديد ، وهنا

¹-نبيل بويبية،الآليات السياسية لاسترجاع الأمن في الجزائر خلال فترة حكم بوتفليقة،مجلة العلوم الإنسانية،العدد 41،عام2009،ص4.

تكون العلاقة بين الرئيس والشعب من أقوى وسائل الاتصال والتوجيه الجماهيري من ناحية، وأهم أدوات التعبئة من ناحية أخرى.

ب . الحزب الواحد :

إذا كانت الظروف التاريخية ومقتضيات حرب التحرير قد بررت انفراد حزب جبهة التحرير الوطني بقيادة الثورة على قاعدة أن الوحدة الوطنية هي القوة الأساسية للثورة¹ فإن الجبهة نجحت في أن تسحب هذا الواقع على مرحلة ما بعد الثورة ، لكن على قاعدة جديدة "أن الحزب الواحد ضرورة من أجل تعزيز الوحدة الوطنية وتعبئة الموارد من أجل معركة التنمية وتحديد القوى المناهضة للاشتراكية بحيث أن تعدد الأحزاب لا يخدم إلا البرجوازية ومجموعات الضغط الأجنبية

ويحتل الحزب على مستوى النصوص الأساسية الكبرى للدولة ، الدستور والميثاق الوطني* ، الدور لطلائعي الذي يتم من خلاله ممارسة الهيمنة والتوجه باعتباره القائد والمنظم للأمة في اتجاه تحقيق بناء ديمقراطية حقيقية ورخاء اقتصادي وعدالة اجتماعية وهو بذلك يتواجد في كل دواليب الدولة ومتغلغلة في أوساط المجتمع ، وهذا الانتشار يمكن الحزب من مصادر التعبئة والتأطير السياسي والإيديولوجي لمختلف الشرائح والفئات الاجتماعية وبالتالي يتحكم في كل قنوات الترقية السياسية ، بل ويمنح الأدوار والمراكز ويحدد شروط شغل المناصب العليا في سائر مؤسسات الدولة ، متخذاً من

*الميثاق الوطني الجزائري هو مجموعة من النصوص اقترحها الرئيس هواري بومدين عام 1976 لمعالجة عدة ملامح من الحياة اليومية للمواطنين، تم الوفاق على الميثاق الوطني في جوان 1976 باستفتاء عام وظهرت العقيدة في الميثاق الجديد كأساس تأكيد على الاشتراكية والحكم الفردي وتأكيداً على زعامة جبهة التحرير الوطني كحزب واحد ووحيد للجزائر، نقلاً عن: www.wikipedia.org/wiki/ الميثاق الوطني الجزائري.

الولاء الإيديولوجي محددًا أساسيا ووحيدًا لتقييم الانتماء العضوي إلى الهياكل الحزبية والالتزام التام بما تقرره (المادة 120 من القانون الأساسي للحزب)¹

ج . طبيعة الثقافة السياسية في الجزائر وتطورها :

عرف النظام السياسي الجزائري شكلين من الثقافة السياسية في ظل التوجه الاشتراكي والأحادية الحزبية ،ففي المرحلة الأولى من الاستقلال وإلى غاية نهاية السبعينات طبعت النظام السياسي ثقافة سياسية ضيقة ، أقصى فيها الشعب وغيب في كثير من المحطات المهمة في الحياة السياسية ، لقد امتثل الشعب في هذه المرحلة الى مخرجات النظام السياسي ،الذي احتكرت سلطة قراره نخبة من العسكريين (مجلس الثورة) دون أية ردة فعل ، ويرجع ذلك إلى الأمية المتفشية في أوساط المجتمع ، وقهر المعارضة السياسية التي أرغمت على مغادرة الجزائر² .

أما المرحلة الثانية والتي بدأت مع مطلع الثمانينات وامتدت إلى غاية أحداث أكتوبر 1988 التي مثلت محطة انهارت فيها شرعية النظام السياسي الجزائري فقد طبعت بثقافة سياسية تابعة ،ذلك أن مؤسسة الرئاسة وبحكم نزعتها الليبرالية ،لم تبق سياسة القبضة الحديدية التي مورست في الفترة الأولى ،بل خففت قليلا من سيطرتها على حركة المجتمع ،فازدهرت كثيرا من القوى المعارضة خاصة منها الإسلامية والبربرية ، يضاف إلى ذلك تحسن مستوى التعليم وإدراك كثير من شرائح الشعب حجم الرهانات والتحديات التي يواجهها المجتمع الجزائري ،لكن الخوف من القمع والممارسات البوليسية كانت تحول دون

¹-منعم العمار، الجزائر والتعددية المكلفة، عن كتاب: الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1996، ص45

- محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة دكتوراه بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008، ص49

التعبير عنها والمطالبة بالحلول المناسبة لها ، إلى أن بلغ الاحتقان الشعبي مداه وانفجر الوضع مع أحداث أكتوبر 1988 ، ودخول النظام في أزمة متعددة الأبعاد¹

لقد ركز معظم الذين حاولوا تشخيص البعد السياسي للأزمة على مجموعة من العوامل أهمها :

اغتصاب السلطة واحتكارها من قبل الأقلية المسيطرة تتموقع في أجهزة ومؤسسات الدولة "الحزب" وتعود بوادر هذه السيطرة إلى السنوات الأولى للاستقلال بل إلى سنوات الحرب التحريرية .

هنالك أيضا خلق الحريات الفردية والعامّة والتضييق إلى درجة الإلغاء لحرية التعبير وفرض قوانين جاهزة ومنع المبادرة المبدعة ، ونفي الاختلاف والتمايز وتأكيد أحادية متعسفة في كل شيء ، زيادة على التعسف في استخدام السلطة واحتكار الامتيازات المرتبطة بها ، وتصلب الجهاز البيروقراطي وفشله في أداء مهامه كوسيلة للاتصال وأداة لتنفيذ البرامج والمخططات ، وقد أدى كل ذلك إلى توسيع الفجوة بين الحكام والمحكومين ، وفقدت مؤسسات الدولة مصداقيتها لدى الشرائح العريضة من المجتمع²

وكنتيجة لهذه الأوضاع ، فقد عرف النظام السياسي الجزائري أزمات عديدة كانت لها آثار وتداعيات على انفجار العنف السياسي ومنها :

أ . أزمة الشرعية :

ظلت الجزائر كدولة تستمد شرعيتها من الشرعية التاريخية المتحققة لحزب جبهة التحرير الوطني التي ارتكزت بدورها على المقاومة الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي وظلت هذه

¹ - محمد بوضياف، ص 49

العياشي العنصر، سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر، عن كتاب: الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 231.

الشرعية من القوة بحيث كونت لها أسبقيات مطلقة ضد أية قوة سياسية طامحة، مثلما سببت تداخلا عملا ورؤى بين الدولة والجبهة لما يقارب الاندماج وذلك ما سبب أزمة ظهرت بوادرها حال تراجع نفوذ الجبهة والدولة بعد الانفصام الذي الحق بفعلها وما ناله من تناقض داخلي أجهز على فاعليته لتراكم بوادر تلك الأزمة، حتى فقد النظام شرعيته اتجاه الجماهير، الأمر الذي جعل الطريق سالكا أمام بروز الجيش كقوة صاعدة

ب . أزمة المشاركة :

وقد تمثلت بعجز المؤسسات السياسية عن استيعاب كل القوى الموجودة في المجتمع الجزائري والراغبة في المشاركة في العملية السياسية ، كما تمثلت بعدم رغبة النخب الحاكمة في إشراك هذه القوى ، فالبيئة السياسية في الجزائر اتسمت منذ الاستقلال بسيطرة مؤسسة الرئاسة على مقدرات الحياة السياسية في البلاد من خلال سيطرتها على الحزب والجيش وقيامها بالدور التشريعي إلى جانب المجلس الشعبي الوطني مثلما سيطرت على وسائل الإعلام التي سخرت لنشر إيديولوجية الحزب الواحد ، ومن هنا فلم يعد النظام السياسي الجزائري طوال تلك الفترة بقادر على استيعاب القوى السياسية التي ظهرت على الساحة عقب الأحداث التي شهدتها عام 1988 لغياب التراث والتقاليد السياسية المعنية في هذا المجال ، الأمر الذي خلق نوعا من التصادم بين ما اعتاد عليه النظام والأوضاع الجديدة¹

¹ نفس المرجع ، ص 47

2 الأسباب الاقتصادية:

على الرغم من أهمية العوامل السابقة في تشخيص أزمة النظام وتهاوي مكانة جبهة التحرير ، إلا أنه لا يمكن إغفال أهمية المعضلة الاقتصادية التي شهد النظام بدايتها ابتداء من النصف الثاني من عقد الثمانينات ¹

لقد اختارت الجزائر في بداية الاستقلال السياسي طريق الاشتراكية لتحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على البطالة والفقر والعنف معتمدة على مبدأ التخطيط الاقتصادي المركزي والملكية العامة لوسائل الإنتاج وسيطرة القطاع العام على الأنشطة الصناعية والخدماتية وسياسة التأميمات ، وكذلك فكرة التصنيع الكثيف أو ما يسمى " بالصناعات التصنيعية " وذلك بهدف تشييد قاعدة اقتصادية متحررة تمتلك ديناميتها الداخلية بعيدا عن التأثيرات والضغوط السياسية للاقتصاد العالمي بنموذجه الرأسمالي المهيمن ²

فعلى الرغم من كل عمليات التصنيع التي تمت بقي أغلب المشاريع الاقتصادية مفتقرة إلى الأسس الصحيحة في التكوين ، الأمر الذي أدى إلى انخفاض كفاءة تلك القطاعات وإلحاق خسائر كبيرة بها ضاعف منها سوء الإدارة ³

ومع بداية الثمانينات شهدت الجزائر عملية إصلاح اقتصادي ومراجعة الأولويات وإحداث توازنات لصالح القطاعات التي تم إهمالها بعد أن أدى التركيز على قطاع الصناعة إلى خلل بنيوي تحتي ، عاد وانعكس من جديد على حركة التصنيع ذاتها ⁴

¹ هدى متيكيس ، توازنات القوى في الجزائر، إشكاليات الصراع على السلطة في إطار تعددي ، مجلة المستقبل العربي، السنة 16 ، العدد 193، 1993، ص 29 .

² سليمان الرياشي وآخرون ، الأزمة الجزائرية ، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، مرجع سابق ، ص 226

³ نفس المرجع ، ص 53 .

⁴ ناجي عبد النور ، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي ، مرجع سابق ، ص 2

فتم تبني مخطط (1980 . 1984) تحت شعار "من أجل حياة أفضل" لتحسين الأوضاع الاجتماعية ، السكن والصحة وتشجيع الاستيراد والتركيز على الكماليات والامتيازات لكسب الشرعية ، كما تم إعادة هيكلة المؤسسات التي تعاني من عجز في مؤسسات صغيرة لتسهيل مراقبتها ، وقد وجهت انتقادات عديدة لهذه الإصلاحات على اعتبار أنها من قبيل خصوصية الشركات الكبيرة للدولة والسعي نحو الليبرالية بأي ثمن حتى وإن كان الثمن تفكيك الشركات ليسهل بيعها¹

ويمكن تلخيص هذه الاستراتيجية الجديدة بأن الوحدات الصناعية الكبيرة للدولة لم تحل المشاكل الاجتماعية (البطالة ، ندرة المواد الاستهلاكية ، ضعف الإنتاج ، الإضرابات العمالية) على الرغم من أنها تستهلك الحصة الكبرى من الربيع النفطي ، والحل يتمحور في نظر القيادة الجديدة فيما يلي :

*إبطاء سرعة التصنيع

*توجيه مداخيل الربيع النفطي نحو قطاع الخدمات والاستهلاك الداخلي

*تسهيل عملية القطاع الخاص وتأكيد وزنه داخل الاقتصاد²

ولكن بدءا من عام 1983 بدأت المشاكل الاقتصادية في الظهور بالجزائر بسبب انخفاض أسعار النفط الذي يعتمد عليه الاقتصاد الجزائري ، وقد تجلت هذه المشاكل من خلال مجموعة من الاختلافات أهمها :

⁵ على بوعنافة ، ديلة عبد العالي ، الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر ، المستقبل العربي ، السنة 20، العدد 225، نوفمبر 1997 ، ص 1
¹ كمال رزيق ، أبو عرور عمار ، التصحيح الهيكلي وأثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر ، مداخلة مشتركة مقدمة في الملتقى حولي تأهيل المؤسسة الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف ، 23-29 أكتوبر ، 2001 ، ص 4 .

تقلص مدا خيل صادرات السلع والخدمات من 13 مليار دولار سنة 1985 إلى 9,5 مليار دولار سنة 1986 كنتيجة لانخفاض سعر البترول من 40 دولار للبرميل إلى 13 دولار سنة 1986، ثم إلى 11 دولار سنة 1988 مع مرافقه من انخفاض قيمة الدولار في حد ذاته، إذ انخفض احتياطي الجزائر من العملة الصعبة من 2,81 مليار دولار سنة 1985

إلى 0,84 مليار دولار سنة 1989، كما ارتفعت نسبة خدمة الديون سنة 1989 إلى 07 مليار دولار وهو ما يمثل 67,3 مليار من مدا خيل الصادرات الجزائرية إضافة إلى ارتفاع معدل البطالة من 16,9 بالمائة سنة 1985 إلى 23,5 سنة 1989¹.

وبالإضافة إلى هذه الأرقام المخيفة، تأتي مشكلة المديونية سبب لجوء السلطة في الجزائر إلى الاقتراض لمواجهة آثار انخفاض الأسعار وتراجع قيمة الدولار وتضاعف حجم المديونية وارتباط القرار الاقتصادي للدولة بالمؤسسات المالية العالمية (صندوق النقد الدولي) مما انعكس سلبا على الحياة السياسية والاجتماعية.

إضافة إلى سياسة التقشف ورفع الأسعار، وانتشار الفساد الإداري والتضخم وسيطرة البيروقراطية العسكرية على الاقتصاد، وتخلي الدولة عن دعم أسعار المواد الاستهلاكية وتجميد الأجور، كل هذه الأوضاع أدت إلى فقدان الثقة بالسلطة ورموزها وخلفت ردود أفعال تعبر عن حالة اليأس والحرمان وتطالب بالتغيير والإصلاح²

¹-كمال رزيق، ابو عرور عمار، مرجع سابق، ص4

²-تاجي عبد النور، مرجع سابق، ص 74- 75.

المطلب الثاني: الأسباب الاجتماعية والثقافية

بعد التطرق للأسباب السياسية والاقتصادية لأزمة العنف السياسي في الجزائر سنتناول في هذا المطلب الأسباب الاجتماعية والثقافية والتي تشكل عاملا مهما في تفسير أزمة العنف السياسي في الجزائر، ونبدأ أولا بالأسباب الاجتماعية.

1. الأسباب الاجتماعية:

يؤكد السياق التاريخي وجود تنوع في الطبيعة المجتمعية الجزائرية قد أحلت ضمنه نتائج الغزو الاستعماري لتضفي عليه حالة من التعدد وكأنها حالة طبيعية في تركيبة المجتمع الجزائري¹

وتبدو أزمة الهوية من أخطر الأزمات التي يواجهها المجتمع الجزائري نظرا إلى انقسامه بين اتجاهات عدة متعارضة ، بعضها يتمسك بالاتجاه العروبي والأخر يرى في الإسلام تحقيق لتوازن الشخصية القومية نظرا للعلاقة الوطيدة بين كل من العروبة والإسلام خاصة وأنه شكل المحرك الأساسي للجماهير في دفاعها ضد المستعمر ،حيث عد الإسلام الوعاء الديني والثقافي القادر على ملء فراغ الهوية الذي عانتته الشخصية الجزائرية،في حين ارتبط البعض بالهوية الإفريقية استنادا إلى قوة البربر السياسية الذين يمثلون حوالي 35 بالمائة من إجمالي تعداد الجزائريين²

و أمام هذه الحيوية والتطورات التي طرأت على المجتمع الجزائري عبر أكثر من 25 سنة من الاستقلال عجز النظام السياسي وقنواته عن استقبال التطورات الاجتماعية وعجزها عن أداء دورها ووظيفتها بفعالية بما في ذلك الأسرة والمدرسة ومنظومة التكوين والتعليم عموما فضلا عن الجمعيات المهنية والتضامنية التي عرفت حالة اضطراب واختلال نظرا

1 سليمان الرياشي وآخرون، مرجع سابق، ص 49 .

2 احمد مصطفى العملة ، أحداث الجزائر وانعكاساتها على المغرب ،مجلة السياسة الدولية،السنة27،العدد106،ص115.

لعمق التحولات التي يعرفها المجتمع وتسارعها ، وكذلك بفعل إخضاعها لأوليات المناورة السياسية واستعمالها بطريقة ميكيافلية من قبل السلطة والأحزاب على حد سواء¹ وهناك مظهر آخر يتجلى فيه البعد الاجتماعي للأزمة ويتمثل في اتساع فجوة التفاوت بين الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة ، خاصة وأن هذا التفاوت يفتقد أسس مشروعة تبرره في ظل غياب نسق قيمي يحظى باتفاق نسبي بين القوى الاجتماعية ، بل على العكس يقوم التفاوت على مجموعة عناصر تعتبر موضع احتجاج ومعارضة من قبل الغالبية الفاعلة في المجتمع (الطبقة العامة والطبقة الوسطى)، ذلك أنه ارتبط بالشكل السريع لثروات ضخمة وبطرق مشبوهة وغير شرعية كالمضاربة والاختلاس وتحويل الأموال العمومية²

ويضاف إلى ما سبق تفشي ظاهرة البطالة بين أوساط الشباب خاصة ، وامتدت لتشمل حتى أصحاب الشهادات والمؤهلات العلمية ، مما نتج عنه هجرة الإطارات العالية المستوى إلى الغرب ودول الخليج ، وعليه فإن عجز النظام عن استيعاب هذا الكم الهائل من خريجي الجامعات والمعاهد العليا وتوفير الشغل لهم ، أدى إلى اتساع فئة الناقمين على النظام لأن سياسته أوصلتهم إلى هذا الطريق المسدود³

1 سليمان الرياشي وآخرون ، مرجع سابق ، ص 228 .

2 نفس المرجع ، ص 229 .

3 ناجي عيد النور ، مرجع سابق ، ص 69 .

الأسباب الثقافية :

إن أول ما قام به المستعمر هو محاولة طمس اللغة العربية التي هي احد أهم معالم الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية، وعمل على تشويهها و خلق النزاع بينها و بين اللهجة البربرية التي تعتبر رافدا لها على غرار اللهجات في العالم الإسلامي.

لقد قام المستعمر الفرنسي بمحاولات عديدة للقضاء على اللغة العربية ، حيث إستهدفتها سياسته و قوانينه ففي عام 1904 صدر قانون يمنع تدريسها إلى بإذن خاص من سلطات الاحتلال وفي عام 1938 صدر قانون أخر يعتبر اللغة العربية لغة أجنبية و قدم المستعمر نفسه النموذج الوحيد للتقدم والإطار الوحيد للنمو التاريخي والدخول في عالم المعاصرة¹

وقد خلفت السياسة الاستعمارية الإستطانية في الجزائر حتى سنوات الأربعينيات أربع أنماط من المتعلمين والمتقنين :

النمط الأول:

ثقافة من إنتاج المساجد والزوايا والجامعات الإسلامية " الزيتونة والقيروان والأزهر " وهي ثقافة تمثل استمرارية تراثية وثقافية ما قبل الاستعمار أحادي اللغة ، تمتلك تأثير كبير في أوساط الريف والفلاحين .

النمط الثاني:

ثقافة من إنتاج المدرسة الاستعمارية تهدف إلى تكوين وسطاء بين الإدارة والدولة الكولونيالية،تسود هذه الثقافة في وسط أبناء الأعيان وصغار الموظفين والأهالي .

1 فاضل أمال ، آلية إدارة الأزمة في الجزائر بأسلوب الحوار ، رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2001. 2002 ، ص 56 .

النمط الثالث:

ثقافة مزدوجة المراجع الثقافية و ثنائية اللغة، وهي أقلية صغيرة لم تتح لها فرصة النمو والتوسع .

النمط الرابع:

الثقافة الشعبية الشفوية التي لم تصل بعد إلى مرحلة الكتابة والتي غدت وتغدي جماهير المدن والأرياف¹

وعندما استقلت الجزائر كانت الأمية تمثل أكبر تحدياتها وأخطرها ، فقد فاقت نسبتها 90٪. ومن بين عشرة ملايين جزائري أنا داك كانت الجامعة تظم نحو 400 طالب وهي جامعة كانت حكرا على أبناء الأوروبيين وقد تأثرت الجزائر على المدى البعيد بالنتائج التالية :

. نسبة الأمية أثرت على مختلف المجالات الأخرى .

. إن القلة المتعلمة كانت في غالبها تجيد اللغة الفرنسية دون العربية الأمر الذي مكنها من تسيير الإدارة الرسمية في بدايات الاستقلال ، يضاف لهذا استعانة الدولة بموظفي الإدارة الاستعمارية السابقة ، وتتقد هذه الفئة في الحياة العامة للمجتمع مقدرتها على التأثير في المجال التنفيذي وتنافسها مع الفئة المعربة²

وقد نتج عن هذه الأنماط الثقافية ازدواجية في الشخصية الوطنية وصراع ثقافي بين أنصار التعريب ودعاة الفرنسية والمحافظة عليها وكانت حجج المدافعين عن الفرنسية أنها لغة متطورة ومرنة ولها القدرة على التعامل مع العلوم الحديثة التي تحتاجها الجزائر

1 ناجي عبد النور ، مرجع سابق ، ص 70

2 حاتم رشيد ، الأزمة الجزائرية إلى أين ، دار سندباد للنشر ، الأردن ، 1999 ص 20 .

في تمتيتها الاجتماعية والإقتصادية كما أن نقص الإطارات المتعلمة بالعربية وانخفاض مستوى الموجود منهم بالمقارنة مع العدد الكبير من المتعلمين بالفرنسية والمؤهلين أكثر لتسيير شؤون البلاد يستلزم بالضرورة استعمال الفرنسية .

في حين دعى أنصار التيار العروبي إلى ضرورة تطوير اللغة العربية وإعادة الاعتبار لها كما كان عليه الحال قبل الإستعمار الفرنسي كونها جزء لا يتجزأ من الشخصية الجزائرية وإحدى مكونات هويتها وجزء من التراث الثقافي للشعب¹

كما دارت نقاشات كثيرة في السنوات الأخير في الجزائر بما يسمى " تعايش الذوات المتناقضة " وتتميز هذه الذوات بمجموعة من الملامح الرئيسية ، أبرزها التمرکز والتناقض ومن منظور تاريخي يمكن القول أن هناك أربعة ذوات لعبت ولا تزال تلعب دورا خطيرا سواء في لم شمل المجتمع أو تصدع البناء السوسيو ثقافي بالشكل الذي نراه اليوم وهذه الذوات هي :

1. الذوات المعربة التي تحمل شعار العربية لغة وعروبة امتدادا .
2. الذات الإسلامية التي تتخذ من الإسلام إطارها المرجعي الأصلي في التعامل مع الواقع المعاش .
3. الذات المفرنسة التي أفرزتها الهيمنة الاستعمارية التي دامت ما يزيد على 132 سنة
4. الذات الأمازيغية التي تدعوا إلى الأصل التاريخي الأوحد للتشكيلة الاجتماعية الجزائرية الراهنة²

2 سليمان الرياشي وآخرون ، الأزمة الجزائرية : الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، مرجع سابق ، ص 447 .

1 اسماعيل قيرة وآخرون ، مستقبل الديمقراطية في الجزائر ، مركز دراسات الوحدة العربية ن لبنان ، 2002 ، ص 202 - 203 .

المبحث الثاني : مظاهر العنف السياسي في الجزائر والقوى الممارسة له

من أهم مفرزات أحداث أكتوبر 1988، توجه الجزائر نحو التعددية السياسية والتي ظهرت إلى الوجود بموجب دستور 1989 وقانون الجمعيات السياسية في نفس السنة ولم تمض سنة على صدور قانون 1989 وبالضبط في مارس 1990 حتى عرفت الساحة السياسية ما لا يقل عن 20 حزب سياسي جديدا ،ومع نهاية 1991 أصبح عدد الأحزاب النشطة في الساحة يبلغ 52 حزبا شكلت في مجملها لوحة حزبية تضم أطراف وانتماءات مختلفة متفاوتة الوزن السياسي والاجتماعي¹

وقد عرفت الجزائر في الفترة ما بين 1989 إلى نهاية 1991 في ظل الدستور الجديد حالة من الديمقراطية شكلت نموذجا تباغت به كل شعوب المنطقة العربية ، غير أن انتخابات ديسمبر 1991 التشريعية التي فاز خلالها حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ وهو حزب إسلامي معارض ، مثلت مأزقا حقيقيا للنخب الحاكمة في الجزائر وامتحانا عسيراً لهم فيما يتعلق بقبول نتائج هذه الانتخابات ، حيث عمدت إلى إلغاء هذه الأخيرة وفتحت بذلك المجال أمام أزمة عنف سياسي كادت تعصف بالدولة والمجتمع ،وفي هذا المبحث سنتعرض أشكال العنف السياسي الرسمي وغير الرسمي في الجزائر ،وتحدد الأطراف والقوى الممارسة له .

1 . العنف الرسمي:

1 العياشي العنصر ،التعددية السياسية في الجزائر ،ورقة مقدمة للندوة جامعة آل البيت والمعهد الدبلوماسي الأردني حول "الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية بتاريخ 18 . 19 ماي 1999 عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية ، ص 7 .

سبق وأن ذكرنا بأن العنف الحكومي أو الرسمي هو العنف السياسي الذي يمارسه النظام ضد المواطنين أو ضد فئات منهم، ويهدف عادة إلى ضمان استمرار النظام في السلطة من خلال تقليص دور القوى السياسية والاجتماعية المناوئة له أو القضاء عليها تماما وبالنسبة للجزائر فقد عرفت عدة أشكال من العنف الرسمي نذكر منها :

1.1 إعلان حالة الطوارئ وحالة الحصار :

وهي نظام قانون من المفترض أن ينص عليه الدستور، ولا يتم اللجوء إليه إلا بصفة استثنائية ومؤقتة¹

تم إعلان حالة الحصار بموجب المرسوم الرئاسي رقم 196 . 91 بتاريخ 5 جوان 1991 لمدة أربعة أشهر على كامل التراب الوطني ، بهدف الحفاظ على الأمن العام واستقرار مؤسسات الدولة والنظام الجمهوري ، وبموجب هذا المرسوم يتم نقل كل السلطات المدنية المتعلقة بالأمن والشرطة إلى السلطة العسكرية ، كما أن الولاة ورؤساء الدوائر سيخضعون بموجب الإعلان إلى قرارات قادة النواحي العسكرية²

كما نص المرسوم على أن لقادة النواحي سلطة القيام بتفتيش ومداومة المباني ليلا أو نهارا ومنع المنشورات والاجتماعات ذات الطبيعة التحريضية وتلك التي تغذي الفوضى والأمن كما أعطى المرسوم للسلطات العسكرية حق منع أو الحد من التنقل ، ومنع تجمع الأشخاص في الأماكن العمومية وكذلك منع الإضرابات التي من شأنها المساس بالنظام العام أو تعطل السير العادي للمرافق العمومية .

1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،مرسوم رئاسي رقم 196/91 المتعلق بإقرار حالة الحصار ، الجريدة الرسمية رقم 29 بتاريخ 5 جوان 1991 ، المواد 1،2،3 .
2 المرجع السابق ، المواد 7، 8، 10

وكما هو ملاحظ فإن هذه الإجراءات قد أدت إلى تعليق الحريات العامة للمواطنين والمساس بها .

أما حالة الطوارئ فقد تم الإعلان عنها لاحقا بموجب المرسوم الرئاسي 44/92 المؤرخ في 29 فيفري 1992 المتضمن حالة إعلان الطوارئ والذي نص على المبررات نفسها التي أعلنها مرسوم حالة الحصار في أنها مبررات النظام العام واستقرار عمل المؤسسات ثم جاء المرسوم الرئاسي رقم 92 / 320 المؤرخ في 11/08/1992 يتم المرسوم الرئاسي 44/92 ، وقد تم تمديد حالة الطوارئ بموجب المرسوم التشريعي رقم 02/93 المؤرخ في 06/01/1993 المتضمن تمديد مدة حالة الطوارئ¹

2.1 الاعتقالات السياسية :

هو سلوك يمارسه النظام السياسي في ظل حالة الطوارئ إذ يتم القبض على المواطنين والتحفظ عليهم تنفيذاً لأوامر إدارية دون صدور أحكام قضائية سابقة ضدهم وقد تطول أو تقصر مدة الاعتقالات ، ولقد مارس النظام السياسي الجزائري عمليات الاعتقال من خلال حملة اعتقالات واسعة لقيادات المعارضة المتمثلة في الجبهة الإسلامية للإنقاذ وعلى رأسها عباسي مدني وعلي بلحاج وغيرهم من مناضلي الجبهة والكثير من مناصريها وقد وصل عدد المعتقلين في عهد المجلس الأعلى للدولة حوالي 7000 معتقل حسب الإحصائيات الرسمية و 30.000 معتقل حسب إحصائيات المعارضة²

1 غضبان مبروك ، غربي نجاح ، قراءة تحليلية للنصوص القانونية المنظمة لحالتي الحصار والطوارئ ومدى تأثيرها على الحقوق والحريات في الجزائر ، مجلة المفكر ، العدد العاشر ص 28.

2 نبيل بويبة ، الآليات السياسية لاسترجاع الأمن في الجزائر خلال فترة حكم بوتفليقة ، مرجع سابق ص4

وقد أعقبت هذه الاعتقالات بحظر الجبهة الإسلامية للإنقاذ وطردها من مناصبهم وحل الجمعيات شبه السياسية كالنقابة الإسلامية للعمال والهيئات المهنية واتحادات الطلبة وجمعيات النشاط الاجتماعي والخيري¹

1. 3 الإخفاء القسري :

وهو خطف غير قانوني للأشخاص من طرف موظفي الدولة أو أفراد يعملون بموافقة أو تواطؤ الدولة لأغراض تهديدية وقمعية تنتهك حقوق الإنسان الأساسية، قدر حجم الإخفاءات القسرية في الجزائر 12 ألف إلى 22 ألف من طرف محامي الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان .

وقد انتظمت عائلات المفقودين في إطار جمعيات وباشرت بتنظيم مسيرات احتجاج أسبوعية للمطالبة بإجابات مقنعة وكشف معلومات عن مصير المفقودين، خاصة في ظل الموقف الرسمي الذي يتحاشى الخوض في هذا الملف²

1. 4 أحكام الأشغال الشاقة بأكثر من 15 سنة المرتبطة بقضايا سياسية :

وهي عقوبة نص عليها القانون الجزائري في حق الأشخاص المرتبطين بقضايا سياسية تمس أمن وسلامة الدولة، وتتقسم الأشغال الشاقة إلى أشغال مؤبدة تستغرق حياة المحكوم عليه، وأشغال شاقة تتراوح مدتها ما بين 3-15 سنة أو أكثر.

1. 5 أحكام الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية :

3 منتدى باحثي شمال إفريقيا، مشروع الشهادة الوثائق التاريخي، تحقيق عن التعذيب في الجزائر، معهد الهوقار، جنيف ص14 .
4 رشيد تلمساني، الجزائر في عهد بوتفليقة، الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، العدد 7، جانفي 2008، ص

وكثيرا ما تصدر أحكام الإعدام بشأن بعض القضايا السياسية، وخاصة عندما تكون هناك حالة طوارئ حيث تتشكل محاكم خاصة ، وإجراءات التقاضي أمامها لا يجوز الطعن في أحكامها وتم صد أحكام الإعدام التي صدرت في بعض القضايا السياسية.

حيث بلغ عدد حالات الحكم بالإعدام بحق الإسلاميين سنة 1993 أكثر من 300 حالة وفي سنة 1994 بلغت 1661 حكما بالإعدام من بينها 1463 حكم غيابي.¹

1.6 استخدام قوات الأمن للقضاء على العنف :

يولي النظام السياسي اهتمام متزايد لأجهزة الأمن، ويظهر ذلك من خلال الميزانية المالية المخصصة لهذه الأجهزة على غرار الدول النامية إلى تدعيم قوات الأمن والجيش من حيث التجنيد والتسليح والمعادن الحديثة، وكان أول تدخل للجيش لإعادة الهدوء بعد اندلاع أحداث الشغب التي عرفت الجزائر في صيف 1988 ، وطبقا للمادة 119 من الدستور أعلن رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد حالة الحصار بتاريخ 06 أكتوبر 1988 والتي بموجبها دخل الجيش العاصمة هذا الأخير أو كالت له مهمة إعادة الهدوء والنظام لأول مرة بتاريخ الجزائر المستقلة، وأعيدت الكرة بعد إيقاف المسار الانتخابي ، كما استخدمت السلطة الجزائرية وحدات الجيش الشعبي في قمع المعارضة الإسلامية ومحاولة القضاء عليها.²

كما تم إصدار القانون رقم 23/91 المؤرخ في 26/02/1991 المتعلق بمساهمة الجيش الشعبي الوطني في مهام حماية الأمن العمومي خارج الحالات الإستثنائية وهو قانون لم ينص عليه دستور 1989 ، ويحدد هذا المرسوم شروط مساهمة قوات الجيش الشعبي الوطني في القيام بالمهام الخاصة لحماية الأمن العمومي خارج الحالات الاستثنائية

1 آدم قبي ، بوشنافة شمسة، إدارة النظام السياسي للعنف السياسي في الجزائر 1988-2000، مرجع سابق ، ص 130 .

2 نبيل بويبة ، مرجع سابق ، 15

المنصوص عليها في الدستور ، وذلك بقرار من رئيس الحكومة بعد استشارة السلطات المدنية والعسكرية ، وذلك إذا تعلق الأمر بمتطلبات حماية السكان ونجدتهم أو تعلق الأمر بالأمن الوطني وحفظه¹

2 . العنف غير الرسمي (الشعبي):

وهو العنف الممارس من طرف الجماهير والموجه ضد السلطة والنظام القائم، ومن أهم أشكاله:

1 . 1 المظاهرات العنيفة وأحداث الشغب :

وهي تجمع المواطنين أو فئات محددة منهم كالطلاب أو الفئات العمالية، ولقد لجأت الجزائر قصد طرح مطالبهم الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية ، وغالبا ما تترافق هذه المظاهرات بأعمال شغب تستهدف المنشآت العامة أو رموز الدولة ، مثلما هو الحال مع مظاهرات الخامس أكتوبر 1988 ، حيث ركز المتظاهرون التآثرون على اقتحام وتخريب كل ما يرمز للدولة كالوزارات ومقرات الشرطة المساحات الكبرى²

ومن بين المظاهرات تلك التي اندلعت في الضواحي الجنوبية في العاصمة في نهاية جانفي 1992 ، كما شهد نفس الشهر تظاهر مابين 200. 300 من أنصار الجبهة من أنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالقرب من محكمة البلدية احتجاجا على استمرار حبس زعماء الإنقاذ عباسي مدني وعلي بلحاج ، كما تظاهر طلاب في جامعة باب الزوار احتجاجا على مراكز الاعتقال في الجنوب التي أنشأها بوضياف³ وكانت أول مسيرة وطنية نظمها حزب جبهة الإنقاذ الإسلامي نحو الرئاسة في 20 أفريل 1990 التي

1 غضبان مبروك ، غربي نجاح ، مرجع سابق ، ص 28
2 محمد تامالت ، الجزائر فوق بركان ، مرجع سابق ، ص 13
3 آدم قبي ، مرجع سابق ، ص 129 .

نظمت من أجل المطالبة بتحرير جماعة بويعلبي بمن فيهم المحكوم عليهم بالإعدام والمطالبة بالعتف عنهم¹

2. 2 الإغتيالات أو محاولة الإغتيال:

وهي عمليات القتل أو محاولة القتل التي تستهدف شخصيات تشغل مناصب سياسية عليا أو شخصيات عامة معروفة وقد مرت هذه الإغتيالات أو محاولات الإغتيال بثلاثة مراحل:

***المرحلة الأولى:** وفي هذه المرحلة كان التركيز على عناصر الأمن من رجال الشرطة والجيش وتكرر هذا النوع من الإغتيالات بشكل يكاد يكون يوميا ،ومنها اغتيال أربعة من رجل الأمن في فيفري 1992 ، بالعاصمة وخمسة آخرين شرق العاصمة ، الهجوم على تكنه قمار أوت 1991 ، محاولة تفجير مطار هواري بومدين 1992 .

***المرحلة الثانية:** وفي هذه المرحلة تطور الإغتيال وشمل التعدي واغتيال مفكرين أدينوا بتهمة التعاون مع السلطة كاغتيال الاستاذ جيلالي اليابس طاهر جعوت ، محاولة اغتيال عمر بلعوشات مدير صحيفة الوطن ، الهاشمي شريف زعيم الحزب الشيوعي ، كما تم اغتيال أعضاء من المجلس الاستشاري الذي أنشأه بوضياف وكذا رؤساء العديد من المندوبيات التنفيذية وابتداء من سبتمبر 1993 بدأت الإغتيالات تظال الرعايا الأجانب في الجزائر .

***المرحلة الثالثة:** وهي المرحلة الأكثر دموية حيث جاءت عمليات إبادة جماعية استهدفت ، المواطنين سواء كانت هذه المجازر في القرى المعزولة أو القريبة كمجزرة بن طلحة وسيدي رايس اللتين قضى فيها 511 مدنيا حتفهم¹

¹ نبيل بوبية ،ص14 .

التهديد بالقتل :

استعملت الجماعات التي مارست العنف وسائل التهديد والهدف منها زرع الخوف والضغط على الضحايا وكانت هذه التهديدات تمس أساسا الجامعيين والمدرسين لإجبارهم على توقيف الدروس وكذا بعض أعوان الضرائب والصحافيين ورجال الأمن²

المطلب الثاني : القوى الممارسة للعنف السياسي

بعد أن تطرقنا في المطلب السابق لأشكال العنف السياسي في الجزائر سنحاول في هذا المطلب برصد وتحليل القوى التي كانت طرفا وفاعلا في ممارسة العنف السياسي.

1 . التنظيمات الإسلامية المسلحة:

إن التنظيمات الإسلامية المسلحة ليست وليدة سنوات العنف السياسي بداية التسعينات ولا وليدة الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، إلا أن كثرة عددها وتزامن نشاطها مع حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد توقيف المسار الانتخابي عام 1992 جعلنا نربط بين هذه الأخيرة وبين الجماعات المسلحة التي كان نشاطها خامدا ، ومع إيقاف المسار الانتخابي واضطهاد الإسلاميين من قبل النظام السياسي وأحزاب المعارضة الأخرى استهلت هذه الجماعات نشاطها واستطاعت تنظيم عملية استخدام السلاح والمتفجرات وبناء جيوش خاصة ، وبالتالي توفرت على القدرة والقوة الكافية لمحاولة فرض كيائها ومواجهة النظام³ وقبل التفصيل في هذه الجماعات نتطرق أولا لحزب جبهة الإسلامية للإنقاذ .

1 . الجبهة الإسلامية للإنقاذ :

1 آدم قبي ، مرجع سابق ، ص 129

2 نفس المرجع ، ص 129

³ - نبيل بويبية, مرجع سابق, ص 17.

وتعتبر عماد التنظيمات الإسلامية في الجزائر حيث أنها تأتي في مقدمة القوى التي تشكل خريطة الحركة الإسلامية في الجزائر ، من حيث أنها الأوسع انتشارا والأكثر عددا وأنصارا ، وقد تشكلت الجبهة كحزب سياسي في مارس 1989 ، تعتمد مبدأ الشورى والقيادة الجماعية في تصريف الامور والتنظيم المحكم وأسلوب تعبئة الجماهير ، حتى أنها أصبحت أكثر القوى السياسية اتساعا وتنظيما ونتيجة لذلك فقد سيطرت على الشارع الجزائري في فترة الانتخابات البلدية في جوان 1990 ، ويعكس التشكيل التنظيمي للجبهة منطلقات فكرية لتيارات متعددة يكون التأثير لكل منها بحسب وزن كل تيار وتأثيره وفاعليته داخل الجبهة¹

فقد شهدت جبهة الإنقاذ الإسلامية انقساما بين ثلاثة تيارات أساسية هي :

***التيار المتشدد :** يمثله على بلحاج الذي يميل إلى اعتناق التشدد حيث رفع شعار "الإسلام هو الحل" وهو تيار شمولي راديكالي لا يخشى المواجهة مع الدولة بأسلوب العصيان المدني أو استعمال القوة .

***التيار الإصلاحى :** مثله عباس مدني الذي حاول التوفيق بين تيارات متعددة داخل الجبهة ، كما نادى ببناء دولة إسلامية في الجزائر وذلك بتصعيد النضال الجماهيري في إطار الصراع مع السلطة بواسطة الاحتجاج والمظاهرات ولكن بأسلوب براغماتي وهو ما يعبر عنه بالأسلوب العقلاني داخل الجبهة²

¹ - سرحان ديبيل العتيبي، "ظاهرة العنف السياسي في الجزائر: دراسة تحليلية مقارنة 1976-1998، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد4، المجلد 28، 2000، ص25.

² - سناء كاظم كاطع، المنطلقات الفكرية للحركة الإسلامية الجزائرية وجدلية العلاقة مع النظام السياسي، مجلة دراسات دولية، العدد45، ص91-92.

***التيار الجزائري:** مثله المثقفون المتأثرون بالثقافة الفرنسية أمثال محمد السعيد عبد

القادر حشاني ، الذي مثل الأخير التيار الأكثر سياسة واقعية ومن ثم الاعتدال¹

وقد بسط التيار الإسلامي الراديكالي هيمنته على شرائح واسعة من المجتمع بواسطة المساجد والخطاب الناري المتطرف في نقده للنظام وقد ظهرت وتأكدت نزعة العنف لدى التيار الإسلامي ورفضه للعمل الديمقراطي في سنة 1991 عندما حاول الإطاحة بالنظام من خلال اللجوء إلى تنظيم الإضراب العام ، وعندما فشل في ذلك لجأ إلى أسلوب العصيان المدني باحتلال الشوارع خلال النصف الثاني من شهر ماي وإلى غاية منتصف جوان من سنة 1991 ، وكانت تلك بداية المواجهة العنيفة بين الجبهة الإسلامية وبين النظام الذي لم يتردد في الاستتجاد بالجيش لإعادة الاستقرار وإخلاء الشوارع والساحات باستعمال السلاح²

وبعد صدور قرار حل الجبهة بموجب المادة 33 من قانون الجمعيات السياسية الصادر سنة 1989 ، والتي خولت وزير الداخلية حق استصدار حكم بإيقاف نشاط هذه الجمعيات في حالة تمثيلها أي خطر على النظام العام ، غيرت تكتيكها السياسي عبر :

. بلورة أساليب جديدة للتعامل مع السلطات بعد أن فقدت تنظيمها المشروعية وتحولها إلى العمل السري من خلال معارضة غير قانونية تمارس خارج القواعد المباحة وقد غلب على هذه الأساليب طابع العنف والمواجهة.

¹سناء كاظم كاطع، مرجع سابق، ص91

²العياشي العنصر، التعددية السياسية في الجزائر الواقع والأفاق، مرجع سابق، ص 11

. السعي لتنظيم حركتها من الخارج في محاولة لإقامة حكومة منفى ،ولاسيما بعد مغادرة عدد من قياداتها إلى السودان وبعض الدول الأوروبية ،بعد أن تمكنت السلطات الجزائرية تفكيك هرميتها قياداتها من الداخل واعتقال عدد كبير منهم¹

وبعد وقف المسار الانتخابي دخلت الجزائر منعطفا جديدا اتسم بالنزوع نحو التنظيم والهيكلة في شكل جماعات باشرت أعمال عنف مسلح ،وفيما يلي أهم الجماعات الإسلامية المسلحة التي ظهرت بعد 1991 :

1. الحركة الإسلامية المسلحة M.I.A

تشكلت على أنقاض من بقي من مجموعة بوعلي الذي قتل في إحدى العمليات ثم حل تنظيمه ،وقد بدأت أولى بوادر هذا التنظيم أيام إضراب جبهة الإنقاذ الإسلامية حيث عقدت مؤتمرها التأسيسي في شهر فيفري 1992 بمنطقة " الزبير " بنواحي الأخضرية بولاية البويرة أين تم تعيين عبد القادر شبوطي الملقب بالجنرال أميرا لها²

2 . الجيش الإسلامي للإنقاذ A.I.S

الذي اعتبر الجناح المسلح للحزب المحل ،تأسس بتزكية من " رابح كبير " وشهد تغلغلا ملحوظا لتيار الجزائر فيه ،اتخذ من جبال "جيجل" مقرا لإمارته الوطنية التي عادت إلى مدني مزراق ،وامتدت نشاطاته إلى بعض مناطق الأطلس البليدي ،قرر وضع السلاح وإيقاف القتال سنة 1997 لتنفيذ أعضائه من إجراءات قانون الرحمة .

3. الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح f.i.d.a

¹-منعم العمار، الجزائر والتعددية المكلفة، مرجع سابق، ص70
²-رابح لونيبي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، مرجع سابق، ص245.

أنشأها تيار الجزائر سنة 1993 ، اعتبرت جماعة نخبوية زاوجت بين الانتقائية في التجنيد واختيار الأهداف وسعت إلى توجيه إرهابها نحو الشخصيات المثقفة والعمومية لتحقيق صدى إعلامي ، خاصة وقد ركزت على العاصمة كمنطقة أساسية للنشاط .¹

4. الرابطة الإسلامية للدعوة والجهاد :

أنشأها " على بن حجر " أمير كثيبة الوفاء المنشقة عن الجماعة الإسلامية المسلحة بدعوى انحرافها عن مسار النهج الشرعي وسقوطها في مطبات مشبوهة كتوجيه معركتها ضد عموم الشعب ، واستهداف الدعاة وسعيها المنهجي لتصفية رموز جبهة الإنقاذ الإسلامية أمثال السعيد رجام ، محمد السعيد ، تأسست هذه الجماعة 1997 ، ووضعت السلاح أواخر جانفي 2000 بطلب من عباسي مدني وامتنالا لإجراءات قانون المصالحة الوطنية .

5. الحركة لأجل الدولة الإسلامية :

أسسها " السعيد المخلوفي " أحد مؤسسي الحزب المحل ورئيس تحرير "المنقذ " نشطت أول ما أنشئت سنة 1991 بالعاصمة ونواحي منطقة القبائل وبعض المناطق من غرب البلاد بجمال الونش ريس وعلى الحدود مع المغرب قبل أن ينظم إلى الجماعة الإسلامية المسلحة التي عادت لتستقل عنها رفضا لسياستها الدموية ، غير انها اضمحلت بسبب ضعفها الهيكلي والعددي .

6. الجماعة السلفية للدعوة والقتال :

¹ منصور لخضاري، إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2001-2006، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، ص 245.

تشكلت من قيادات جبهة الإنقاذ الإسلامية الراضة لمنحى الإبادة الجماعية للشعب الذي اتخذت منه الجماعة أسلوباً ومنهجاً للعمل الإرهابي متجاوزة حتى حدود " فتوى التترس " التي أقامت عليها مرجعيتها المبررة للقتل ، أعلن عن تأسيسها يوم 14 سبتمبر 1998 الذي أرفقته ببيان رسمي بعنوان " بيان التوحيد "¹

كما عرفت الساحة وجود جماعات مسلحة تابعة للتيارات المعادية للإسلاميين مثل "المنظمة السرية لانقاذ الجزائر الجمهورية ossar التي أصدرت بيانا يوم 29 أبريل 1993 تهدد فيه بالانتقام من الاسلاميين دون تمييز.

تنظيم " م 22 " الذي يعمل على فرض مطالب مسيرة 22 مارس 1992 والمتمثلة في محاربة الأحزاب الإسلامية دون تمييز واعتبار كل الإسلاميين ارهابيين ²

ومن خلال ملاحظة هذه القوى التي تبنت العنف المسلح خاصة بعد جانفي 1992 نلاحظ ان هذه الجماعات الإسلامية المسلحة قد تمكنت من تنظيم نفسها وتنظيم

المبحث الثالث : الأساليب المنهجية لإدارة أزمة العنف السياسي في الجزائر

بعد توقيف المسار الانتخابي سنة 1991 ، بدأت وتيرة العنف السياسي في الجزائر بالتصاعد وتدهور الوضع الأمني إضافة إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ما أدخل الجزائر في دوامة من الصراع بين النظام السياسي من جانب والمعارضة الإسلامية المسلحة من جانب آخر .

وعليه فإن التساؤل الذي يثار هنا كيف تعامل النظام السياسي الجزائري مع هذه الأزمة المعقدة والمتشعبة ؟

¹ -منصور لخصاري,مرجع سابق,ص310
² -رابح لونييسي,مرجع سابق,ص245.

وسنحاول في السطور التالية أن نحيط بالأساليب التي انتهجها النظام لمواجهة الأزمة

المطلب الأول : الأسلوب القانوني

حيث تم استصدار عدة مراسيم رئاسية وتشريعية في الفترة التي أعقبت تاريخ توقيف المسار الانتخابي ودخول الجزائر في دوامة العنف، ومن هذه المراسيم:

1 . المرسوم الرئاسي رقم 92 . 44 المؤرخ في 9 فيفري 1992 المتضمن إعلان الطوارئ:

حيث قام الرئيس محمد بوضياف بإمضاء مرسوم تشريعي أعلن بموجبه دخول البلاد في حالة الطوارئ لمدة سنة ابتداء من 09 فيفري 1992¹

وقدمت السلطة تبريرها لاتخاذ هذا الإجراء أنه جاء تحسب للنداء الذي أطلقه بخلف شرطي (أحد قيادي جبهة الإنقاذ الإسلامية) ودعى فيه مناضلي الحزب إلى الجهاد²

كما أعلن أن الهدف من إعلان حالة الطوارئ هو استتباب النظام العام والأمن وضمان أفضل لأمن الأشخاص والممتلكات وتأمين السير الحسن للمصالح العمومية ، وهذا مانصت عليه المادة الثانية من مرسوم ، كما حددت المواد 4،5،6،7،9 من المرسوم صلاحيات وزير الداخلية والجماعات المحلية في حالة إعلان الطوارئ .

وقد تدعم هذا المرسوم بقرارين مشتركين بين وزارة الداخلية ووزارة الدفاع يتعلقان بتنظيم إجراءات حفظ النظام العام صدر بتاريخ 10 فيفري 1992 و 25 جويلية 1993 ، كما تم تمديد حالة الطوارئ بموجب قرار تشريعي رقم 93/02 الصادرة في جانفي 1993

المرسوم رقم 02 / 1992 المتعلق بمكافحة التخريب والإرهاب وإنشاء ما عرف بالمحاكم الخاصة.

1 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 10 ، الصادرة في 9 فيفري 1992 ص 25 - 26
خالد نزار ، مذكرات اللواء خالد نزار ، الشهاب للنشر ، الجزائر ، 1999 ، ص 21 2

وهو المرسوم الذي أصدره المجلس الأعلى للدولة، والذي جاء في أربعة فصول نظمت في
43 مادة قانونية¹

وقد عرفت المادة الأولى المخالفات الموصوفة بأنها أعمال تخريبية وإرهابية على أنها :

. بث الرعب في أوساط السكان وخلق جو انعدام الأمن من خلال الاعتداء على
الأشخاص أو تعريض حياتهم أو أمنهم للخطر أو المساس بممتلكاتهم.

. عرقلة حركة المرور أو حرية التنقل في الطرق أو الساحات العمومية.

. الاعتداء على المحيط وعلى وسائل الاتصال والنقل والملكيات العمومية والخاصة
والاستحواذ عليها واحتلالها دون مسوغ قانوني وتدنيس القبور أو الاعتداء على رموز
الجمهورية.

. عرقلة عمل المؤسسات العمومية أو حرية ممارسة العبادات والحريات العامة وسير
المؤسسات المساندة للمرافق العامة.

. عرقلة سير المؤسسات العمومية والاعتداء عليها وعلى أعوانها أو ممتلكاتها أو عرقلة
تطبيق القوانين والتنظيمات.

وبدخل ضمن الجرائم الإرهابية أيضا المخالفات الواردة في المواد 3 إلى 7 من المرسوم
92/03، ويعود الاختصاص فيها للمحاكم الخاصة دون سواها وهي:

تأسيس جمعية أو تنظيم أو انخراط فيهما ، التشجيع بأي وسيلة ونشر وثائق والمطبوعات
التي نشيد بالأفعال الواردة في المادة الأولى من المرسوم وكذا الانضمام إلى مجموعة
إرهابية ولو في الخارج ، حيازة الأسلحة والذخيرة والمواد المتفجرة أو حملها أو استيرادها

أو المتاجرة فيها وكل من يبيع أسلحة بيضاء أو يشتريها أو يستوردها لأغراض غير قانونية دون رخصة¹

إضافة إلى وضع مواد أخرى تقنن الممارسة الإعلامية للصحف والجرائد والحياة السياسية وتشكيل الأحزاب، وبالتالي فإن قانون الطوارئ والمراسيم الأخرى التي جاءت بعده قد أثرت على الحياة السياسية للمواطنين و ممارسة حرياتهم السياسية والمدنية كأشخاص أو كتنظيمات اجتماعية وسياسية أو إسلامية ، فارتفع عدد المعتقلين بشكل كبير وامتألت بهم المحتشدات ومراكز الأمن ،ومنعت الجمعيات الخيرية والنشاطات التضامنية وعلقت الصحف وحبس العديد من الصحفيين .

المطلب الثاني : الأسلوب الأمني

قامت السلطة بتبني سياسة " الكل الأمني " لمواجهة العنف في البلاد وتهدف سياسة الكل الأمني إلى استئصال الجماعات المنشطرة عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ المجلة ،وهي تصنف كل الإسلاميين النشيطين الذين لا يوافقون توجهات السلطة ولا يسايرونها في مخططاتها لحل الأزمة بأنهم إرهابيون ومن ذلك برفض التفاوض والتحاور مع من يسعى إلى إدراجهم في جدول أعمال .

وتفضل على ذلك خيار المواجهة العسكرية وقمع الإسلاميين ومن ثم يصبح القمع في حد ذاته سياسة ،والقتل والتعذيب والاختطاف والإعدامات خارج نطاق العدالة هي الوسائل لاستئصال هذه الظاهرة علما أن هذا التيار متجذر في المجتمع ويشكل قوة اجتماعية وسياسية ومعتبرة يستحيل القضاء عليها أو حتى تجاوزها² .

¹ نفس المرجع، ص 17-18.

² Madjid benchick , l'organisation du system politique (dossier n 13) comite de justice pour l'Algérie, 2004, p17.

قامت السلطات في إطار سعيها لاستئصال الجماعات الإسلامية المسلحة بدعم وحدات الجيش والدرك وقوات الأمن بالوسائل المادية الضرورية وكذلك إعادة تنظيم هذه الوحدات بما يتلائم وطبيعة الحرب التي تخوضها ، فجهزت هذه القوات بالأسلحة الخفيفة والفعالة والحوامات الليلية ودخلت بعض الوحدات في تربيصات متخصصة ، ونظم الجيش لمواجهة حرب عصابات طويلة المدى¹

كما قامت السلطة بإقحام المدنيين في هذه المواجهة وذلك بإنشائها قوات الحرس البلدي وقوات الدفاع الذاتي حيث بلغ تعداد هذه المجموعات شبه عسكرية حوالي 15000 شخص، وقد أنشأت في الفترة ما بين 1994 . 1997 حوالي 2213 مفرزة وزعت على مستوى عدد كبير من البلديات المعزولة وفي المناطق الريفية النائية ، أما قوات الدفاع الذاتي فقد وصل عدد المجموعات فيها إلى 5000 مجموعة حسب مصادر حكومية .

ورغم أن هذا الأسلوب الأمني الاستتصالي قد لقي دعما من قوى اجتماعية كثيرة وتنظيمات مدنية ومهنية وشخصيات علمية ومتقفة وكذلك من الأحزاب السياسية إلا انه قد أسفر عن نتائج عسكرية تماما ، فالخسائر البشرية والمادية كانت باهضة جدا فحسب تصريحات رئيس الحكومة أمام المجلس النواب حول الوضع الأمني في 21 جانفي 1998 فإن الخسائر البشرية قدرت 26536 قتيل و 21137 وقدر عدد المفقودين بحوالي 600 شخص حسب المرصد الوطني لحقوق الإنسان .

وقدرت مصادر رسمية حجم الخسائر المادية بمئات الملايير من الدينارات وتضرر غالبية البنايات القاعدية والاقتصادية إلى جانب الخسائر البشرية والمادية المشار إليها أنفا نجد ملف حقوق الإنسان والخروق التي سجلت طيلة هذه الفترة حيث لاتزال المجازر التي

¹حبيب سوايدية ، الحرب القذرة ، ترجمة : روز مخلوف ، ورد للطباعة والنشر والتوزيع سوريا ، 2003 ص 127

حدثت في بن طلحة والرايس ،وبن مسوس وغيرها تشير استقدمات عديدة من قبل منظمات حقوق الإنسان ومن هيئات دولية وحكومات أجنبية وحتى الرأي العام حول الأطراف الحقيقية التي تقف وراءها ، إضافة إلى قضايا التعذيب التي راح ضحيتها عشرات الآلاف من القتلى وامتهان كرامة المرأة وحرمتها كل هذه النتائج تبقى شواهد على حجم الكارثة التي خلفتها سياسة الاستتصال التي جعلت من العنف أداة لتسيير الأزمة¹ .

المطلب الثاني: الأسلوب السياسي

لقد تم تبني هذا الأسلوب انطلاقاً من قناعة بعض المسؤولين أن الأزمة سياسية ولا بد من إيجاد تسوية سياسية لها عن طريق التفاوض والحوار مع القوى السياسية المعارضة² وقد بدأت أولى التوجهات الرسمية نحو تبني خيار الحوار في عهد رئاسة علي كافي للمجلس الأعلى للدولة الذي بدا في سلسلة من اللقاءات بفعالية المجتمع المدني ، والتشكيلات السياسية وانتهت بإنشاء لجنة الحوار الوطني التي أعلن عنها بتاريخ 13 أكتوبر 1993 لبحث أرضية تتكفل بتنظيم المرحلة الانتقالية وإعطاء الأولوية للحوار السياسي باعتباره السبيل الوحيد لإخراج البلاد من الأزمة التي تعيشها.³

وقد لجأ النظام السياسي الى فتح الحوار والمصالحة وتهدئة الاوضاع السياسية بالإضافة الى المناورة السياسية اخذاً بمنهج الاعتدال وتجسدت بوادر الحوار والمصالحة ، بإطلاق سراح اثنين من قاعدة الجبهة الإسلامية للإنقاذ وهما علي جدي ن عبد القادر بوخمخ.

وفي المقابل نظمت قوى المصالحة " عقد روما " في "سانت إيجيدو" * بتاريخ 13 جانفي 1995 حيث أسفرت اللقاءات عن خروج المجتمعين بعقد مشترك أطلق إسم " أرضية

¹-محمد بوضياف,مرجع سابق,ص2016-2017

أدم قبي ، مرجع سابق ، ص 131 2

3 عمر برامة ، الجزائر في المرحلة الانتقالية ، أحداث ومواقف دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2001 ، ص 60 . 61

*سانت إيجيدو هي جمعية مسيحية إيطالية تأسست عام 1968 وهي معروفة بنشاطاتها السلمية والإنسانية

الحل السياسي والسلمي للأزمة الجزائرية " أو "العقد الوطني " و قد شخص العقد خلفيات الأزمة الجزائرية إلى تاريخ توقيف المسار الانتخابي وحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ ن ومما أدى إلى خلق جو متوتر واجهته السلطة بتعبئة كل الوسائل لأجل بلوغ مراكز السلطة ، كما تضمن العقد مبادرة حول المبادئ التي تشكل إجماع كل الفرقاء السياسيين وكذا شروط التفاوض وإجراءات التفاوض بين المعارضة والسلطة ، إلا ان النظام قد رفض هذه المبادرة واعتبرها لأحدث بالنسبة له .¹

1 كريوش أحمد ، مكانة سياسية المصالحة الوطنية في ضل الأزمة الجزائرية ، منكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات مغربية ، جامعة الجزائر 3. 20012 ص 76

خاتمة الفصل الثاني:

من خلال الفصل الثاني من هذه الدراسة، تعرفنا على أسباب وخلفيات أزمة العنف السياسي في الجزائر، فهي أسباب عديدة ومتداخلة وممتدة في جميع مجالات الحياة تقريباً، وتتوعدت بين أسباب ثقافية واجتماعية وسياسية واقتصادية، وعلى ذلك فقد تعددت صور العنف السياسي الذي شهدته الجزائر وتتنوعت أشكاله بين العنف الرسمي والعنف الشعبي وهذا ما زاد من تفاقم الأزمة وأخذها منحى خطيرة خاصة بعد انفلات الوضع الأمني وظهور الجماعات الإرهابية وتكاثرها، ولمواجهة هذه الأزمة في بداياتها الأولى فقد تم اعتماد أساليب وسياسات تهدف إلى اقتلاع الظاهرة من جذورها وهنا يمكننا القول بأنه قد تم الاعتماد على الطرق التقليدية في إدارة الأزمة ومنها إخماد الأزمة وهذه الطريقة تقوم على مواجهة الأزمة بطريقة عنيفة والسعي للتخلص منها بالمواجهة المباشرة .

من جهة أخرى لم تستعمل في معالجة الأزمة السياسات الأمنية فقط بل تم تدعيمها في وقت لاحق ببعض الأساليب السياسية كالحوار السياسي وسن مجموعة من القوانين في محاولة لإنهاء العنف المتزايد، إلا أن فشل هذه الأساليب في مبتغاها دفع القائمين إلى التفكير في آليات أكثر فعالية.

الفصل الثالث:

المصالحة الوطنية كآلية لإدارة أزمة العنف السياسي في الجزائر

يرى الاستاذ محمد لعقاب بان: المصالحة الوطنية كمفهوم ظهرت مع الازمة السياسية الناجمة عن الغاء المسار الانتخابي لتشريعات 26 ديسمبر 1991، وما تلاها من بروز الظاهرة الارهابية اعتبارا من 11 جانفي 1992، الذي ادى الى تدهور خطير في الوضع الامني، بمعنى ان المصالحة الوطنية ولدت كمطلب سياسي وإعلامي وشعبي كرد فعل على تدهور الوضع الامني من جهة وكسياسة لتطويق الازمة السياسية الامنية التي وصلت اليها البلاد من جهة اخرى، بمعنى انها سياسية تقوم على رفض لغة السلاح ولأخذ بسلاح السياسة فالأزمة الجزائرية ازمة سياسية وكان لا بد لها من حل سياسي إلا ان المصالحة الوطنية اخذت عدة تسميات قبل ان تستقر على ماهي عليه الان، تدابير الرحمة، قانون الوثام المدني، قانون المصالحة الوطنية¹

وعلى ضوء هذه المقدمة فإننا في هذا الفصل الاخير من الدراسة سنحاول الاحاطة بقانون المصالحة الوطنية وذلك بالرجوع الى اطره التأسيسية الاولى الى غاية تبلوره كاملا تحت مسمى ميثاف السلم والمصالحة الوطنية مطلع 2006.

¹-محمد لعقاب، المصالحة الوطنية الطريق نحو المستقبل، مجلة النائب، عدد خاص 2005، ص68.

المبحث الاول: الاطر التأسيسية لقانون المصالحة الوطنية

عرفت المصالحة الوطنية عدّة تسميات فهي مشروع لم يأت دفعة واحدة بل جاء نتيجة لمسار طويل من الجهود المبذولة عبر مراحل متعددة قبل ان تصل الى شكلها الاخير كما سنرى في السطور القادمة، وسنحاول في هذا المبحث رصد تطور المصالحة الوطنية بدءا من ندوة الوفاق الوطني وقانون الرحمة وصولا الى قانون الوئام المدني.

المطلب الأول: ندوة الوفاق الوطني وقانون الرحمة

لقد تم انشاء لجنة الحوار الوطني من طرف المجلس الاعلى للدولة التي اعلن عنها بتاريخ أكتوبر 1993 تتمثل مهمتها القيام بكافة المساعي الكفيلة بالتشاور مع التشكيلات السياسية والقوى الاجتماعية والشخصيات الوطنية قصد الوصول الى عقد ندوة وطنية تتوج بالمصادقة على ارضية تتكفل بتنظيم المرحلة الانتقالية وتكون اللبنة الاساسية التي اسست عليها ندوة الوفاق الوطني¹

وكانت هذه الحوارات تهدف الى :

-الاسترجاع الحازم للسلم المدني.

-الرجوع الى المسار الديمقراطي في اقرب الاجال

-العمل من اجل تحقيق وضمان امن الاشخاص والممتلكات واستتباب الامن

-تعزيز العدالة الاجتماعية بتوزيع عادل للثروة الوطنية

-الحفاظ على مكتسبات الندوة الوطنية وتطويرها وتعزيز الوفاق الوطني.

¹عمر برامة، مرجع سابق، ص60

انطلقت اشغال ندوة الوفاق الوطني في 25-26 جانفي 1994 كانت اساسا لوضع اللمسات الاخيرة لأرضية الوفاق الوطني والمصادقة عليها وتعيين رئيس للدولة لتولي مهام المرحلة الانتقالية التي حددتها الوثيقة بثلاث سنوات، وقد حضر الندوة 1235 مشارك، وبمشاركة جمعية ذات طابع سياسي من مجموع 38، اضافة الى المنظمة الوطنية للمجاهدين والمنظمة الوطنية لأبناء الشهداء والاتحاد العم للعمال الجزائريين، والاتحاد العام للفلاحين والجمعيات الشبانية والطلابية وعددها 15، جمعيات ارباب العمل وجمعيات اخرى كان عددها 15 من 25 ثم الجمعيات الاجتماعية والمهنية 10 من اصل 11.¹

وقد توجت اعمال هذه الندوة بالمصادقة على وثيقة سميت بأرضية الوفاق الوطني والتي نصت على مرحلة انتقالية بثلاث سنوات كحد اقصى، كما جاء في المادة الثانية من الوثيقة كما نصت المادة الرابعة على انشاء الهيأت الثلاثة التي اوكلت لها مهمة تسيير المرحلة الانتقالية²:

رئاسة الدولة: وعين على رأسها الجنرال *اليامين زروال* الذي وقع عليه الاجماع اثناء انعقاد الندوة ويتمتع بصلاحيات رئيس جمهورية منتخب. (المادة 6)

الحكومة: وحددت مهامها في اعداد برامج المرحلة الانتقالية وعرضها على المجلس الوطني الانتقالي والمصادقة عليها، ويتمتع رئيس الحكومة بالمبادرة بالأوامر (المادة 22)

المجلس الوطني الانتقالي: الذي يضطلع بوظيفة تشريعية ويضم هذا المجلس 200 عضو يعيّنون حسب الحالة بموجب مرسوم رئاسي يتعلق بالمرحلة الانتقالية.³

¹ - عمر برامة، المرجع السابق، ص 66.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 94-40، نشر ارضية الوفاق الوطني حول المرحلة الانتقالية، الجريدة الرسمية رقم 06، جانفي 1994.

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 94-40 المؤرخ في 17 شعبان عام 1414 الموافق 29 يناير سنة 1994 والمتعلق بنشر الأرضية المتضمنة الوفاق الوطني حول المرحلة الانتقالية، الجريدة الرسمية رقم 06.

وبعد انتخابه استمر زروال في سياسة الحوار واقترح تنظيم ندوة وفاق ثانية في سبتمبر 1996، شاركت فيه ثمانية احزاب سياسية في غياب الجبهة الاسلامية للإنقاذ وبعد اجتماع هذه الاحزاب في مؤتمر الوفاق الوطني، تم الاتفاق على اجراء تعديلات دستورية لمعالجة الازمة والعودة الى الشرعية، واهم التعديلات الدستورية التي عرضت على الاستفتاء الشعبي ما يلي:

- استحداث غرفة ثانية في البرلمان بالإضافة الى المجلس الشعبي الوطني هي مجلس الامة.

- ازدواجية القضاء بإنشاء المحاكم الادارية ومجلس الدولة ومحكمة التنازع، والمحكمة العليا للدولة.

- استبدال تسمية الجمعيات ذات الطابع السياسي بالأحزاب السياسية وتحديد شروط تأسيسها بما يضمن الالتزام بمبدأ عدم اللجوء الى العنف والقوة وعدم استخدام الهوية الوطنية لأغراض سياسية.

- ضمان حياد الادارة وضمان حق المواطن في الصرامة وعدم انتهاك حرمة وضمان مشاركته الفاعلة في الحياة السياسية.

- التركيز على تفصيل قانون الانتخابات الذي يجب ان يأخذ طريقة الاقتراع النسبي على اساس القائمة وتحديد الرقعة الجغرافية والسماح للجزائريين في الخارج في الادلاء بأصواتهم وانتخاب ممثليهم .¹

وفي 15 جويلية اعلن اليامين زروال عن طي ملف الجبهة الاسلامية للإنقاذ وعدم الرجوع اليه، وهو ما يدل ظاهريا على فشل ندوة الوفاق الوطني، اي الفشل النسبي للحوار السياسي الذي اتسم بثلاث سمات هي:

صالح بلحاج. المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال الى اليوم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 165-170.¹

-انه كان حوارا جزئيا،اي لم يشرك جميع الشركاء السياسيين خاصة اطراف الازمة.
-لم يكن حوارا جديا لان عدة احزاب مشاركة فيه لم تمتلك نفوذا شعبيا وكانت تنقصه الشجاعة السياسية.

-كان الحوار عبارة عن املاءات ولم يتسم بسمات الحوار فكل طرف سعى لفرض رأيه.
إلا انه وبغض النظر عن هذه السلبيات فقد توج الوفاق الوطني ببعض النتائج والمبادرات التي مهدت الطريق فيما بعد لحوارات جديدة،مثل الافراج عن بعض المعتقلين السياسيين وإمكانية العودة للحوار معهم،وفي هذه المرحلة ايضا كانت اتصالات للحوار تجري في جبال جيجل والتي سميت فيما بعد "باتفاقية الهدنة"التي عقدت بين الجيش الشعبي الوطني والجيش الاسلامي للإنقاذ.¹

قانون الرحمة:

الذي جاء تحت رقم 25-12 المؤرخ في 25 فيفري 1995 المتضمن لتدابير الرحمة ويحدد هذا الامر تدابير الرحمة وكذا القواعد والشروط والكيفيات المطبقة على الاشخاص المتابعين بجرائم ارهابية او تخريبية والذين سلموا انفسهم تلقائيا للسلطات المختصة وأشعروهم بتوقفهم عن كل نشاط ارهابي او تخريبي.²

وفي محتواه القانوني فهو مخصص لمخاطبة فئة تورطت بالانتماء الى الجماعات الارهابية التي خرجت عن النظام العام للدولة مستخدمة الدين كوسيلة لتكفير الدولة والمجتمع وإعلان الحرب عليهما،حيث اعتبر القانون الارهابيين مرتزقة ومجرمين،ولكن ايضا الضالين عن سبل القانون والحق والدين ويجب عليهم التوبة الى الله والاستفادة من تدابير هذا القانون.

¹نبيل بويبية، مرجع سابق،ص23.

²-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 11 الصادرة في 25 فيفري 1995، ص10.

لقد ادت هذه التدابير ليس فقط الى تشجيع اعداد من الازهائيين على التخلي عن اجرامهم والامتثال الى القانون ولكن ايضا استطاعت ان تنزع نهائيا الغطاء السياسي عنها خاصة بعد اعلان الجيش الاسلامي للإنفاذ عن توقيف عملياته الازهائية ابتداء من 10 اكتوبر 1997، مما جعل الجماعات التي كانت تتحدث عن شرعية العنف بسبب الغاء الانتخابات التشريعية ديسمبر 1991 وفقدته ورقة تعبئة اساسية.¹

المطلب الثاني: قانون الوئام المدني

كان لتدابير الرحمة اثار ايجابية على بعض الشباب الذي ضل السبيل واستفاد كثير منهم من تدابير هذا القانون إلا انه لم يكن كافيا لوضع حد للارمة.

ان المتغيرات الداخلية التي تمثلت اساسا في تدهور الوضع الامني، وانسداد قنوات الحوار وفشل الحل السياسي للارمة الجزائري، وأمام ازدياد المطالبة الخارجية بإيفاد لجنة تحقيق دولية في المجازر المرتكبة كتلك التي جاءت من طرف الامم المتحدة صيف 1998 جعلت خيار الحوار يفرض نفسه كمطلب ضروري لا بد منه اكثر من اي وقت مضى، وبذلك اصبح الحوار شعار كل المرشحين لرئاسيات 1999 التي فاز فيها عبد العزيز بوتفليقة وقد اعطى هذا الاخير تسمية جديدة للمصالحة فأصبحت تحمل تسمية "الوئام المدني" حيث استطاع في بداية عهده الرئاسية ان يجمع كل القوى والتيارات الوطنية المحافظة والإسلامية وحتى الاستئنصالية، التي كانت ترفض فكرة الحوار الوطني والمصالحة الوطنية وجسد فكرة المصالحة الوطنية بإصدار قانون الوئام المدني كإطار شرعي لمعالجة العنف السياسي وقد عرض هذا القانون على الاستفتاء الشعبي في 16 سبتمبر 1999، فزكاه الشعب وهنا اصبح مفهوم المصالحة قاسما مشتركا بين الاحزاب السياسية والشعب لأول مرة.²

¹- الاخضر عمر الازهائيمي، المواد العلمية لندوة دور المؤسسات المجتمع المدني في التصدي للارهاب، جامعة نايف للعلوم الامنية، ص 229

² - نبيل بويبية، مرجع سابق، ص 24-25.

اما اهم ما جاء في قانون الوئام المدني رقم 99-08 المؤرخ في جويلية 1999، حيث تنص المادة الاولى منه على ان الغاية السامية المتمثلة في استعادة الوئام المدني، والمعنيون بهذا القانون هم المتورطون او المورطون في اعمال ارهابية او تخريبية سواء الذين توبعوا او هم محل متابعتهم، كما بينت ذات المادة على ان هؤلاء الاشخاص يتوجب عليهم اشعار السلطات المختصة بتوقفهم عن كل نشاط ارهابي.

وقد حدد قانون الوئام المدني احد ثلاثة تدابير للتعامل مع المتورطين وذلك من اجل اعادة ادماجهم في المجتمع مرة اخرى وهي:

*الاعفاء من المتابعات

*الوضع رهن الارزاء

*تخفيف العقوبات¹

وقد فصلت المادة الثالثة من القانون في الشروط الواجب توفرها للاستفادة من الاعفاء من المتابعة وهي:

-ان لا يكون قد ارتكب او شارك في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة 87 مكرر من قانون العقوبات* المؤدية الى قتل شخص او التسبب له بعجز دائم او اغتصاب او لم يستعمل متفجرات في اماكن عمومية.

-ان يكون قد اشعر السلطات المختصة بالتوقف عن كل نشاط ارهابي او تخريبي.

-ان يكون الاشعار والحضور تلقائيا خلال ستة اشهر من تاريخ صدور هذا القانون.

اما فيما يخص تخفيف العقوبات فقد نصت المادة 28 منه على تخفيف العقوبات كما يلي:

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 99-08 المتعلق باستعادة الوئام المدني، المؤرخ في 13/07/1999، الجريدة الرسمية، العدد 46.

*المادة 87 مكرر: (معدلة) يعتبر فعلا ارهابيا أو تخريبيا، في مفهوم هذا الأمر، الفعل يستهدف أمن الدولة والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقرار المؤسسات وسيرها العادي عن طريق أي عمل غرضه الترهيب (تم التطرق لهذه الاعمال في الفصل الثاني من الدراسة)

-السجن لمدة أقصاها 12 سنة عندما يكون الحد الاقصى للعقوبة المنصوص عليها قانونا 10سنوات و اقل عن 20 سنة.

-الحبس لمدة اقصاها ثلاث(3) سنوات عندما يساوي الحد الاقصى للعقوبة 10سنوات.

-يخفف الحد الاقصى للعقوبة في كل الحالات.

اما بالنسبة للوضع رهن الارزاء,فالعقوبات تخفف وفقا للشروط التالية:

-السجن مدة اقصاها ثمانية سنين عندما يكون الحد الاقصى للعقوبة بالإعدام او السجن المؤبد.

-السجن مدة اقصاها خمس سنوات عندما يتجاوز الحد الاقصى للعقوبة عشر سنوات ويقل عن عشرون سنة والحبس لمدة اقصاها سنتان في كل الحالات الاخرى.

وفي المادة 6 من القانون تبني هذا القانون حلا اخر وهو الوضع تحت المراقبة والتأجيل المؤقت والاختبار كما يعني التأجيل المؤقت للمتابعة القضائية بهدف التأكد من استقامة الشخص الخاضع لها,وحددت مدة الرهن-الارزاء من 3-7 سنوات مع اعطاء ميزة لمن ينضم من تلك الجماعات الارهابية في محاربة الارهاب بجعل الحد الاقصى لفترة الارزاء 5 سنوات.¹

يندرج قانون الوئام المدني في اطار الغاية السامية المتمثلة في استعادة الوئام المدني والذي يهدف الى تأسيس تدابير خاصة,بغية توفير حلول ملائمة للأشخاص المتورطين في اعمال ارهابية وتخريبية والذين يعبرون عن ارادتهم في التوقف بكل وعي عن نشاطاتهم الارهابية من خلال اعطائهم الفرصة بهدف تجسيد هذا الطموح,على نهج الادماج المدني في المجتمع,إلا انا السلطات الجزائرية لم تعلن رسميا اسماء وأعداد اعضاء الجماعات المسلحة

¹--المواد من 1-6 من القانون رقم99-08,سبقت الاشارة اليه.

الذين استفادوا من العفو الرئاسي سواء في الجريدة الرسمية الصادرة في 12 فيفري 2000، والتي نشرت المرسوم وكذلك بالنسبة للأشخاص الذين سلموا انفسهم للسلطات بموجب هذا القانون، وتفيد المعلومات التي قدمتها وأكدتها مصادر حكومية رسمية لوسائل الاعلام والمنظمات غير الحكومية ان قرابة 5500 شخص من اعضاء الجماعات المسلحة سلموا انفسهم في الفترة الممتدة من ماي 1999 الى جانفي 2000، من بينهم اعضاء من الجيش الاسلامي للإنقاذ والرابطة الاسلامية للدعوة والجهاد والذين استفادوا من العفو الرئاسي.¹

ويمكن ملاحظة بعض النقائص التي شابت هذا القانون ومنها:

- يبدو ان لجان الارجاء التي تأسست بموجب قانون الوئام المدني للفصل في التماسات العفو المقدمة من طرف اعضاء الجماعات المسلحة، الذين سلموا انفسهم بصورة فردية تعمل دون شفافية، اذ تجتمع هذه اللجان في جلسات مغلقة ولا يشارك الضحايا او عامة الجمهور في اشغال مداولاتها، ويتهم بعض دعاة حقوق الانسان في الجزائر هذه اللجان بأنها توافق على التماسات العفو بسرعة وبصورة آلية، دون التأكد من ان مقدمه لم يرتكب جرائم تحرمه بموجب قانون الوئام المدني من التمتع بالعفو من العقوبة الجنائية.

- لا يزال البعض من افراد قوات الامن يتمتعون بحصانة شبه تامة من المساءلة على ما ارتكبه من انتهاكات لحقوق الانسان، فحسب تصريحات مسؤولوا وزارة العدل ان 348 فرد ممن لهم صلة بقوات الامن منهم اعضاء من الدفاع الذاتي قد تمت ملاحقتهم قضائيا بشأن انتهاكات حقوق الانسان منذ 1992، لكن هذا الرقم الضئيل مقارنة بعدد الاغتيالات والإعدامات بدون محاكمة وكذلك الاختطافات.²

¹ - خنيل بويبية، مرجع سابق، ص 27

² نفس المرجع، ص 28

لكنه ورغم النقائص المسجلة في هذا القانون فهو مبادرة عملية من اجل القضاء على العنف واسترجاع الامن والاستقرار,فهو مشروع جاء لضبط الجوانب الاجرائية لعملية الحوار والمصالحة,مما جعله يتميز عن غيره من القوانين السابقة بمرونة كبيرة,حيث اقر اجراءات غير مألوفة في المنظومة الجزائرية مثل عدم المتابعة والوضع رهن الارزاء وتخفيف العقوبات.

وقد تطور هذا القانون بعد انتخاب عبد العزيز بوتفليقة الى قانون المصالحة الوطنية,الذي سنتطرق اليه في المبحث القادم.

المبحث الثاني: قانون المصالحة الوطنية

ان مشروع "الميثاق من اجل السلم والمصالحة الوطنية" الذي يمكن اعتباره امتدادا لقانون الوئام المدني وقانون الرحمة قد حاول معالجة ازمة العنف السياسي في الجزائر بإقرار عفو عن الجماعات المسلحة والجيش الاسلامي للإنقاذ.¹

وبدأت حملة المصالحة في جويلية 2005 في خطاب القاه الرئيس بوتفليقة وصرح خلاله ان "اخراج البلد من الأزمة التي يمر بها اليوم رهن بدعم الجزائريين لمبدأ المصالحة الوطنية من خلال الاستفتاء مضيئا: " اناشد الجزائريين جميعهم, رجالا ونساء, العودة الى العيش سويا والتكاتف لتحسين ظروف عيشهم, وتحقيق الازدهار لأهلهم".²

وهنا طرحت المصالحة الوطنية بتسمية جديدة هي المصالحة الوطنية والعفو الشامل او المصالحة الوطنية الشاملة, وهذا المفهوم يختلف جذريا عن مفهوم المصالحة الوطنية الذي كان سائدا من قبل في مضامين قانون الرحمة والوئام المدني, وأثار هذا المفهوم الجديد العديد من المخاوف بين الفئات المثقفة والشعبية نظرا لغموض مضمونه, وتتمثل هذه المخاوف فيما يلي:

-التخوف من ان تصبح المصالحة الوطنية من هذا المفهوم وسيلة يستفيد منها الحركى والأقدام السوداء, تحت تأثير ما سمي بالمصالحة الوطنية التاريخية الشاملة التي اثارها شيراك خلال زيارته للجزائر في مارس 2003 .

-تعميم المصالحة الوطنية الى قطاعات اخرى, قد تجعل فئات محددة تحت طائلة القانون بحجة العفو الشامل (كمهربي الاموال, ومرتكبي جرائم معينة, والمتهمين بالفساد) ولان مفهوم العفو الشامل قد فتح المجال التحليلات والتأويلات والمخاوف في اطار ضيق الرؤية

-فوزي اوصديق, قراءة في مشروع السلم والمصالحة الجزائري تصفح المقال, يوم 19/04/2015, الساعة 19:20

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/>¹

²-رشيد تلمساني, مرجع سابق, ص11

وغموض المفهوم، فقد اخذت المصالحة الوطنية تسمية جديدة هي: **ميثاق السلم والمصالحة الوطنية**.¹

المطلب الاول: اهداف ميثاق السلم والمصالحة الوطنية

اذا كان قانون الرحمة والوئام المدني قد ركز على حاملي السلاح، فان ميثاق السلم والمصالحة الوطنية جاء محاولا علاج العديد من الملفات ومنها:

ملف حاملي السلاح، ملف المفقودين، ملف عائلات الارهابيين، ملف المتورطين في دعم الارهاب، ملف ضحايا المأساة الوطنية.²

وفيما يتعلق بأهداف المصالحة الوطنية فان اهم مصدر لاستيفاء هذه الاهداف هو الميثاق الوطني، والذي عرض على التزكية الشعبية وذلك على اعتبار ان الميثاق يعبر عن ايدولوجية او السياسية المتبعة لحل الازمة الوطنية، وتمثلت هذه الاهداف فيما يلي:

*الحفاظ على الرصيد التاريخي للجزائر من النضال والكفاح والبحث عن الكرامة وعدم تشويهه بأعمال لا تمت لهذا التاريخ بصلة.

*الحفاظ على مكتسبات اول نوفمبر 1954 والتذكير بضم الاستعمار مما يعني ضرورة التنبه بان الاولوية اليوم هي بناء المجتمع لا العمل على تدميره على اعتبار انه لا يحس بنعمة الاستقلال إلا من عايش فترة الاستعمار وهذا تنويه من النخبة على ان معركة البناء هي الاساس.

*تصحيح الانحراف على المسار الوطني والذي خلف خسائر مادية وبشرية معتبرة وكاد ان يقوض اركان الدولة في فترة ما، ومحاولة محو اثار المأساة الوطنية التي كان ضحيتها كل اطراف الشعب دون استثناء.

¹ -خليل بويبية، مرجع سابق، ص30.

² نفس المرجع، ص30

*التأكيد على حصانة الجيش الشعبي الوطني وكذا اسلاك الامن باعتبارهم حماة نجدة الجمهورية الذين تحملوا القسط الاكبر من المأساة الوطنية في سبيل الحفاظ على الجمهورية وهو امر يستحق التقدير والاحترام.

*التأكيد على مقومات الهوية الوطنية والتأكيد على مكوناتها.

*التأكيد على سماحة الاسلام دين الدولة ورفض اي استعمالات او تشويهات مغرضة باسم الاسلام ومنافية للوطنية على اعتبار ان الاسلام دين تسامح وسلم وليس دين عنف.

*تهيئة الارضية للتنمية السياسية والاقتصادية من خلال عودة الاستقرار والأمن والأمان للمواطن.

*استكمال مشروع الوثام المدني وسياسة الرحمة التي سبقتها وتثبيط كل الاعمال المناوئة لهذا المسعى.

*تحسين صورة الجزائر الدولية من خلال التزاماتها بتعهداتها الدولية على اعتبار ان حرية المواطن وحرية امنه وامن ممتلكاته من اهم اولويات السياسة الوطنية وكذا الهيئات الدولية والمنظمات المعنية بحقوق الانسان.¹

* هذا بخصوص الاهداف المستوحاة من مضمون ديباجة ميثاق السلم والمصالحة الوطنية بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 2005-278 المتضمن استدعاء الهيئة الناخبة للاستفتاء المتعلق بالمصالحة الوطنية يوم 29 سبتمبر 2005.

اما في الامر رقم 06-01 المؤرخ في فيفري 2006 المتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية فقد جاء في الفصل الاول احكام تمهيدية وضحت الهدف من هذا الامر بصورة خاصة فنصت المادة الاولى منه:يهدف هذا الامر الى ما يلي:

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية,المرسوم الرئاسي رقم 2005-278 المتضمن استدعاء الهيئة الناخبة للاستفتاء المتعلق بالمصالحة الوطنية يوم 29 سبتمبر 2005,الجريدة الرسمية,العدد 11,اوت 2005.

1- تنفيذ احكام الميثاق من اجل السلم والمصالحة الوطنية, المعبر عن الارادة السيدة للشعب الجزائري.

2- تجسيد تصميم الشعب الجزائري على استكمال سياسية السلم والمصالحة الوطنية, الضرورية لاستقرار الامة وتطويرها.¹

ويستفاد من نص المادة السالفة الذكر ان المشرع قد اختصر كل المضامين الواردة في ميثاق السلم والمصالحة الوطنية وإدراجها ضمن المقطع الاول من نص المادة الاولى من الأمر 01-06 المتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، ومن خلال ذلك اكد على ان خيار المصالحة الوطنية هو مطلب وطني وان كل المراسيم التي سيتم تبنيها لاحقا ماهي إلا تعبير عن الارادة السيدة للشعب الجزائري التي اعلنها صراحة بتزكيته لمشروع السلم والمصالحة الوطنية، لأنها السبيل الوحيد والضروري لاستقرار الدولة وبالتالي دفع عجلة التنمية وتطويرها، ولا مناص من توفير هذا الجو الذي يعد المطلب الاساسي لجلب الاستثمارات الخارجية وحتى التنمية الداخلية في حد ذاتها

المطلب الثاني: مضمون ميثاق السلم والمصالحة الوطنية

ترتكز هذه الوثيقة التي اتت كمبادرة تكميلية لمسعى الوئام المدني على العديد من الافكار الاساسية في ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الصادر في 14 اوت 2005 والمصادق عليه من طرف الشعب يوم 29 سبتمبر 2005 بنسبة 97,38, ودخل حيز التنفيذ يوم 29 فيفري 2006 بعدد ان حددت الاجراءات التطبيقية لأحكامه، وينقسم الرسوم التنفيذي للميثاق الى اربعة اقسام هي:

1- مجال التطبيق والإجراءات المقررة

2- القواعد الاجرائية لانقضاء الدعوى العمومية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، امر رقم 01-06 المؤرخ في 27 فيفري 2006، المتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، الجريدة الرسمية عدد 11، الجزائر 2006.

3- الاجراءات الرامية الى تعزيز المصالحة الوطنية والتماسك الوطني

4- احكام ختامية¹

تم تحديد 6 فئات يخول لها الميثاق الاستفادة من انقضاء الدعوى العمومية وهي:

* الاشخاص الذين سلموا انفسهم الى السلطات اثناء الفترة الممتدة بين 13 جانفي 2000

وتاريخ صدور هذا الامر

2- الاشخاص غير المتورطين في ارتكاب المجازر الجماعية والذين يمثلون طوعا امام

السلطات في اجل 06 اشهر من اول مارس الى 31 اوت 2006.

3- الاشخاص محل بحث داخل او خارج الوطن والذين لم يتورطوا في المجازر الجماعية

وسلموا انفسهم للسلطات في نفس الاجل.

4- الاشخاص المحكوم عليهم غيابيا من غير المتورطين في المجازر الجماعية

5- الاشخاص المنتمين الى شبكات الدعم والذين يمثلون اما نفس السلطة في نفس الاجل

6- الاشخاص المحبوسين وغير المحكوم عليهم نهائيا²

اما القسم الثاني من الميثاق فقد تضمن القواعد الاجرائية لانقضاء الدعوى العمومية والواجب

الالتزام بها واتباعها وبيان السلطات المختصة التي يمكن للأشخاص المعنيين المثول

امامها.

والملاحظ في هذه الفقرات انه استعمل عبارة "ابطال" والمقصود منها قانونيا توقيف جميع

الاجراءات وجعلها وكأنها لم تكن موجودة وتشمل الفئات الست المذكورة سابقا، مع استثناء

¹-خليل بويبية، مرجع سابق، ص32.

²-انظر المواد من 1-6 من الامر رقم 06-01.

الافراد الذين كانت لهم يد في المجازر الجماعية، او قاموا بانتهاك الحرمات او استعمال المتفجرات في الاعتداءات على الاماكن العمومية.

وتطرق القسم الثالث من الميثاق الى الاجراءات الرامية الى تعزيز المصالحة الوطنية والتماسك الوطني ،فكان الهدف منه اجتناب اسباب ومظاهر المأساة الوطنية من جذورها واستبدالها بعوامل امن واستقرار البلاد وفي هذا الصدد تم تبني ست اجراءات:

1-اجراءات تتعلق بالأشخاص المستفيدين من القانون المتعلق بالوثام المدني

2-اجراءات تتعلق بالأشخاص الذين تم تسريحهم من العمل بسبب الافعال المرتبطة بالمأساة الوطنية وهو ما نصت عليه المادة السادسة من الأمر 06-01 كما يلي: لكل من كان موضوع اجراءات ادارية لتسريح من العمل قررتها الدولة، بسبب الافعال المتصلة بالمأساة الوطنية....الحق في اعدة ادماجه في عالم الشغل، او عند الاقتضاء في تعويض تدفعه الدولة¹

حيث وضّح الامر شروط وكيفيات تنفيذ هذه المادة خاصة ما تعلق منها بالتعويض.

2-اجراءات الوقاية من تكرار المأساة الوطنية ومن بين هذا الاجراءات:

*منع اي شخص مسئول عن الاستعمال المغرض للدين من ممارسة النشاط السياسي بأي شكل من الاشكال.

*منع ممارسة النشاط السياسي لكل من شارك في اعمال ارهابية²

فهذه الفقرات توحى دلاليا بطي ملف الجبهة الاسلامية للإنقاذ، و يحمل ادانة مطلقة لقيادات الجبهة الاسلامية للإنقاذ واتهامهم بتهمة العبث بتعاليم الاسلام كما يقرر هذا البند بصريح

¹المادة 25 من الامر 06-01

²المادة 26 من الامر 06-01

العبارة الى منع هؤلاء من ممارسة اي نشاط سياسي¹ ويرى عبد الحميد مهري* في قراءته للميثاق انه استمرار للسياسة المتبعة في معالجة الازمة منذ وقف المسار الديمقراطي، اذ يتبنى الميثاق في جمل موزعة على النص، تحليلات هذه السياسة واستنتاجاتها وممنوعاتها وتبني جوهرها الاساسي وهو الاعتماد على الاقصاء لمعالجة ظاهرة الاسلام السياسي المعقدة وكوسيلة للحيلولة دون تكرار المأساة.²

3- اجراءات تتعلق بملف المفقودين: حدد الميثاق معالجة هذا الملف كما يلي: " ان مأساة الاشخاص المفقودين هي احدى عواقب افة الارهاب التي ابتليت بها الجزائر ويؤكد ايضا ان تلك الافتقادات كانت في العديد من الحالات بفعل نشاط اجرامي للإرهابيين، وان السعي رمى الدولة بالمسؤولية عن التسبب في ظاهرة الافتقاد، وتتحمل الدولة على نمتها مصير كل الاشخاص المفقودين في سياق المأساة الوطنية"³

فقد جاءت المصالحة الوطنية في اطار العمل بمبدأ التعويض المادي على ان تتولى الشرطة البحث عن المفقودين وإعداد محضر معاينة، اضافة الى التصريح بالوفاة المحرر في سجلات الحالة المدنية، يحق لذوي المفقود الحصول على التعويض وتتحمل ميزانية الدولة الحقوق المستحقة للموثق على اعداد (عقد الفريضة) كما يعفى هذا العقد من حقوق الطابع والتسجيل وشرحت هذه الاجراءات بالتفصيل ضمن المواد 30 الى 36 من الامر رقم 06-01 .

4- اجراءات تتعلق بالتكفل بالأسر المبتلية بضلع احد اقاربها في الافعال الارهابية، فيمنع بموجب هذه المادة التمييز ازائهم حيث تم اقرار حكم جنائي يعاقب عند الاقتضاء كل متسبب في مثل هذه الوضعية.

¹ www-aranthropos.com حيثامنة العيد، خلفيات العنف المسلح والمصالحة الوطنية، تم تصفح المقال يوم 2015/05/02 على الموقع .

* امين عام سابق لجبهة التحرير الوطني.

- عبد الحميد مهري، يجب ان يستمر البحث عن طريق المصالحة الوطنية، تصفح المقال بتاريخ 2015/04/20 الساعة 21:47 على

الموقع: ² www.Algeria-watch.org/pdf/mehri-referendum

³ -راجع المادة 27 من الامر 01-06 .

5-اجراءات تجسيد عرفان الشعب الجزائري لصناع نجدة الجمهورية وبموجب هذه الاجراءات لا يجوز في اي حال من الاحوال المتابعة في حق افراد قوى الدفاع والأمن للجمهورية بجميع اسلاكها، ولا يقبل اي بلاغ او شكوى ضد المعنيين فجاء في الميثاق: **لا يجوز الشروع في متابعة بصورة فردية او جماعية في حق افراد قوى الدفاع والأمن للجمهورية بجميع اسلاكها بسبب اعمال عنف نفذت من اجل حماية الاشخاص والممتلكات ونجدة الامة والحفاظ على مؤسسات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**.¹

وكرد فعل هلى هذه المادة فقد استشاط الناشطون في مجال الحقوق المدنية غضبا بعد ان حاولت الحكومة قطع النقاشات حول ما حدث فعلا خلال العشرية السوداء، وأخفقت في وضع اليات للتحقيق كتلك القائمة في دول اخرى، واتخذت قرارات في اطار استفتاء شعبي إلا انها لم تعرض لمناقشة مفتوحة في البرلمان، ولم تتضمن جهود بوتفليقة للسلام والمصالحة اي اليات للتوصل الى الحقيقة.²

اما القسم الاخير فقد تضمن احكاما ختامية تخول لرئيس الجمهورية بموجب ما حظي به من تفويض شعبي اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.³

اما من الجانب الشكلي للوثيقة فان اعتماد مصطلح "ميثاق" قد يعني من الناحية الفلسفية الجمع ولم الشمل، كما قد يعني من لناحية القانونية القاعدة المفترضة والمرجعية التي تنبثق عنها ترسانة من الاجراءات التشريعية والقانونية الضرورية اللاحقة لإعطاء الحياة والروح لهذا الشروع بما يعزز السلم والمصالحة دون الخروج عن دولة "الحق والقانون وبالتعهدات الدولية" للجزائر حسب منطوق المشروع، ونلاحظ ايضا طريقة اصدار الوثيقة فقد كانت عن طريق الاستفتاء، وهذا العرف الدستوري المنصوص عليه في دساتير الجزائر ينص على انه يحق لرئيس الجمهورية مخاطبة الشعب مباشرة، وصور المخاطبة قد تتعدد اساليبها ومن

¹-المواد 44-45-46 من الامر رقم 06-01.

²-رشيد تلمساني، مرجع سابق/ص18.

³-المادة 47 من نفس الامر.

ضمنها اللجوء الى الاستفتاء، لذلك نصت اخر فقرة من الوثيقة صراحة على ان الشعب الجزائري يصادق على هذا الميثاق من اجل السلم والمصالحة الوطنية ويفوض لرئيس الجمهورية اتخاذ جميع الاجراءات بقصد تجسيد بنوده¹

¹ فوزي اوصديق، مرجع سابق.

المبحث الثالث: ابعاد ونتائج المصالحة الوطنية

ان المصالحة الوطنية الشاملة كآلية تنبأها النظام السياسي الجزائري بغية الخروج من الازمة هي كما جاء على لسان رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة: *اعادة بناء الروابط والأواصر التي انفصمت بين افراد مجتمع تمزقت اوصاله, لا بفعل اعمال العنف فحسب بل بفعل ايديولوجيات الضلال والبعي بوجه خاص, وعليه فإنها لا تقتصر في نظري على مجرد ايقاف اعمال العنف بل انها تعني في غاياتها القصوى اعادة بناء الوفاق بين الجزائريين... وبث روح السلم في الصدور وضمان الامن والأمان للجميع في محاولة لنسيان ما صار.. وهي تعني كذلك مصالحة رسمية وسياسية بين الجزائريين وتعبئة جميع الاطراف في سبيل تجديد وطني يكون كفيلا من خلال اصلاح الدولة وإعادة تنظيم الساحة السياسية والإصلاحات الهيكلية بالقضاء على الاسباب التي ادت الى انفجار الازمة, وبتأسيس علاقات اجتماعية جديدة*¹.

ومن هذا المقتطف نستنتج بان المصالحة الوطنية هي استراتيجية بعيدة المدى وتهدف علاوة على تحقيق السلم والأمن والعنف بمختلف اشكاله, الى التخلص من اسباب العنف البعيدة وفي كل المجالات و تحقيق تنمية سياسية واجتماعية واقتصادية, وعليه فإننا في هذا المبحث سنتطرق الى مختلف ابعاد سياسية المصالحة الوطنية.

المطلب الاول: ابعاد المصالحة الوطنية

1- البعد الامني للمصالحة الوطنية:

المصالحة الوطنية في المقام الاول جاءت بعد سلسلة طويلة من المحاولات والمبادرات السياسية لاستتباب الامن وانهاء حالة العنف والاقتيال المتفجر بصورة همجية منذ 1991.

¹ -من خطاب رئيس الجمهورية امام اطرارات الامة بناي الصنوبر, قصر الامم, جريدة الشعب, العدد 12522, بتاريخ 28/04/2001, ص4.

حيث ان فكرة التسامح والعفو وتفضيل الحلول السلمية قد ظلت خيارا مطروحا منذ تفجر الازمة وباستفحالها وزادت القناعة به بين الاوساط السياسية والشعبية على حد سواء بضرورة العودة الى الاستقرار والأمن, وتبلور هذا الاتجاه بصورة جدية ومثمرة مع مجيء عبد العزيز بوتفليقة الى الحكم مؤكدا على هذا الاتجاه ففي خطاب له جاء فيه: "انني اتوجه رسميا الى من عاد الى الله والوطن وسواء السبيل, فأؤكد بصفة قاطعة انني مستعد تمام الاستعداد للإقبال عاجلا على اتخاذ كل التدابير التي تخولهم العودة الكريمة الى احضان امتهم, في كنف احترام قوانين الجمهورية بشرف وعدالة وقسطاس, ان عودتهم عن اختيار وطواعية تكفل لهم حق الاسهام ضمن المجتمع في تحقيق تطلعاته وتجسيد اماله في العزة والكرامة, واذا افتح هذه السبيل التي تمكن للإياب الى سنن الهدى ومنهج الرشاد, فإنني على يقين بقراري هذا استجيب لما تصبو اليه الامة من اعماقها والى ما تتطلع اليه من سلم وأمان واستقرار"¹

وللخروج من الازمة ومظاهرها اقترح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على الشعب الجزائري ميثاق السلم والمصالحة الوطنية يدعوهم فيه الى تزكية الاجراءات الرامية الى استتباب الامن والسلم من خلال ابطال المتابعات القضائية في حق جميع المتابعين في العمل المسلح سواء داخل البلاد او خارجها, والعفو عنهم وإبدال العقوبات او العفو عن جزء منها شريطة ان لا يكون لهم يد في المجازر الجماعية او انتهاك حرمت او استعمالوا متفجرات في الاماكن العمومية² وقد استقبلت الجماهير ميثاق السلم والمصالحة الوطنية بحماس كبير وصوتت بأغلبية هائلة, وبات واضحا بان ثمن المصالحة الوطنية هو تقبل قلب الصفحة نهائيا, وعدم التوقف عند معطيات مرحلة الفتنة, وهو امر بالغ القسوة ومر الطعم لكنه ثمن الاستقرار خصوصا وان كل الاطراف المتناقضة كانت ترى نفسها انها على الحق فيما ذهبت اليه³

¹-من خطاب لرئيس الجمهورية امام الامة, يوم 29 ماي 1999.

²-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, الفصل الثاني من الامر رقم 06-01 المؤرخ في 27 فيفري 2006, المتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية, الجريدة الرسمية رقم 11.

³-محي الدين عميمور, "الجزائر دولة المصالحة ومصالحة الدولة", الحدث العربي والدولي, العدد 51, افريل 2006, ص 26.

2-البعد السياسي:

سعى النظام السياسي الجزائري في فترة ما بعد انتخاب بوتفليقة الى ترقية الائتلاف الحكومي الذي طبع مرحلة الازمة،خاصة بين جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم وحركة النهضة والتجمع من اجل الثقافة والديمقراطية الى تحالف سياسي بدافع بناء الجماعة الوطنية،حيث رأت الاحزاب المشكلة لهذا التحالف ان الديمقراطية تحتاج الى امن سياسي يعترف فيه المتنافسون ببعضهم البعض وان بناء هذه الديمقراطية واستقرارها يحتاج الى زمن لايد من احترامه،كما ان مكاسب الوئام المدني والمصالحة الوطنية والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة تحتاج الى الاستقرار والاستمرارية وعليه فقد جسد التحالف الرئاسي في 16 فيفري 2004 ،حقيقة الثقافة السياسية المنشودة لفترة ما بعد الازمة والمتمثلة في السلم والمصالحة الوطنية الشاملة،وتنازلت الزعامات لبعضها البعض،وفك الاشتباك بين الاسلامي والعلماني،وتكاتف جهود الجميع حول برنامج واحد¹

3-البعد الثقافي والحضاري:

تناولت المصالحة الوطنية المسالة الثقافية والحضارية بكل حكمة واتزان وحاولت بلورة نظرة وسطية جامعة يجد في ثناياها كل جزائري نفسه،فركزت على التصالح مع الماضي والتاريخ العريق للجزائر والتصالح مع عالمنا المعاصر،وحرصت على ان تفهم ثورة نوفمبر على انها تنويج لانبعاث الجزائر ودخولها واقع العصر الجزائر،وان جميع الحقب التي عرفتتها من استعمارية وعثمانية ورومانية وامازيغية هي محطات في مسيرتنا التاريخية والحضارية،بكل ما يميز هذه المسيرة من ازدهار وسمو وأقول.²

¹-محمد بوضياف،مرجع سابق ص 230.

²-مقتطف من خطاب لرئيس الجمهورية،جريدة الشعب،العدد 12522،ص5

وقد جاء في مشروع الميثاق من اجل السلم والمصالحة الوطنية العديد من الفقرات التي تتناول هذا الجانب منها:

" ان تاريخ الجزائر سلسلة من النضالات المتعاقبة التي خاضها شعبها نودا عن حريته وكرامته والرصيد المتكون على مر الحقب والعصور جعل من الجزائر ارضا ترعى فيها قيم السلام والحوار والحضارة "

"ان الشعب الجزائري يعلن عقد العزم على الدفاع من خلال سائر مؤسسات الدولة عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وكذا عن نظامها الديمقراطي التعددي ضد كل محاولة للزج بها في متاهة التطرف او معاداة الامة، واذ يؤكد تصميمه على ترسيخ قدم الامة في الحداثة فانه يعلن عن عزمه على العمل من اجل ترقية شخصيته وهويته، ويحمل كل مؤسسات الدولة مسؤولية اتخاذ الاجراءات الكفيلة للحفاظ على الشخصية والثقافة الوطنيتين، وترقيتهما من خلال احياء مآثر التاريخ الوطني والنهوض بالجوانب الدينية والثقافية واللسانية".¹

فمن خلال هذه الفقرات يتضح العزم على تجاوز الازمة في جانبها الثقافي والحضاري(والتي كما رأينا سابقا من اهم الاسباب التي فجرت العنف السياسي في الجزائر) وذلك بالعمل على تأكيد الهوية الجزائرية الموحدة وترسيخ دعائمها وتطويرها دون تهميش او انكار احدها على الاخر.

4- البعد الاقتصادي والاجتماعي:

تتضمن ثقافة المصالحة الوطنية بعدا اقتصاديا يعمل على توحيد النظرة الى المؤسسات الاقتصادية وعدم التفرقة بين القطاع الخاص والعام، كما ان هذا البعد يتبلور في الاقتناع بضرورة الانفتاح على المحيط الخارجي، وبناء جسور التعاون مع التكتلات المجاورة

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مشروع الميثاق من اجل السلم والمصالحة الوطنية، ملحق المرسوم الرئاسي رقم 05-278 المؤرخ في 2005/07/14، يتضمن استدعاء الناخبين للاستفتاء المتعلق بالمصالحة الوطنية يوم الخميس 26 سبتمبر 2005، الجريدة الرسمية رقم 11.

والاندماج في الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال عصنة الاقتصاد الوطني وتفعيله وتنويعه، وفتح المبادرة الخاصة امام المقاول الجزائري، والترحيب بكل شريك يضيف قيما ايجابية للمنظومة الاقتصادية في ظل هذه التحديات التي يفرضها الواقع الدولي المتحرك وهشاشة الوضع في جزائر ما بعد الازمة، تتوجب قيم التضامن بين ابناء الوطن وتتأكد قيم العدالة والتوزيع العادل للثروة ومحاربة الفساد والفقر والابتعاد من الحسابات الزبائنية والجهوية واحترام القانون وكل ذلك من اجل تعزيز التماسك الداخلي ونيل احترام لمعامل الاجنبي الذي يحرص على الشفافية والاستقرار.¹

المطلب الثاني: نتائج المصالحة الوطنية

دخلت المصالحة الوطنية حيز التنفيذ في 29 فيفري 2006 اي بعد 05 اشهر من تاريخ الاستفتاء على نص المشروع، ومن خلال ذلك اعطت السلطات العمومية تعليمات الى سفارات الجزائر بالخارج وكل المصالح القنصلية اضافة الى النواب ووكلاء الجمهورية، ومصالح الدرك الوطني تعليمات لاستقبال المسلحين او عناصر شبكات الدعم والإسناد

وقد وفر هذا الميثاق عرض السلم لأزيد من 1000 مسلح ناشط في مختلف الجماعات الاسلامية المسلحة، وأبرزها جماعة الدعوة والقتال، اضافة الى نحو 7000 سجين صدرت في حقهم احكام قضائية نهائية بتهم الارهاب او يوجدون لرهن الحبس المؤقت في انتظار استكمال التحقيق القضائي، وقد استفاد قرابة 2000 سجين من الافراج بناء على اجراءات السلم والمصالحة الوطنية الى غاية افريل 2006.²

ان حصيلة سياسة المصالحة الوطنية حسب تصريحات "الخلية الوطنية لمتابعة تطبيق بنود ميثاق السلم والمصالحة" التي اوكلت لها مهمة مرافقة النص القانوني على مستوى التطبيق

¹-محمد بوضياف، مرجع سابق، ص232.

²-خنييل بويبية، مرجع سابق، ص34.

والإحصاء وتوثيق كل ما تم عمله في هذا الاطار،حيث جاءت حصيلة ست سنوات من اقرار ميثاق السلم والمصالحة الوطنية والتدابير اللاحقة له كما يلي:

استفادة 7544 ارهابي من تدابير العفو في الفترة من فيفري 2006 الى جويلية 2010،في حين تم تسجيل انخفاض ملموس لعدد القتلى من مدنيين وعسكريين في العمليات الارهابية،حيث كان الرقم ما قبل سنة 2000 ما بين 8الاف قتيل الى 10 آلاف قتيل في السنة،وصل الى 950 عام 2005، ليتراوح عدد القتلى في الفترة الممتدة من 2006 الى 2010 ما بين 600 الى 700 قتيل،مقابل ارتفاع لافت لعدد الارهابيين الذين لقوا حتفهم على يد قوات الامن المشتركة حيث كان عدد القتلى عام 2000 حوالي 125 ارهابي وصل في عام 2011 الى 200 ارهابي¹

وبالمجمل فقد ساهم قانون المصالحة الوطنية في خفض الوتيرة العالية للعنف المسلح وخروج الجزائر من النفق المظلم للازمة التي عاشتها لأكثر من عشرية.

ومن جهة اخرى فقد تحسن مركز الجزائر على الساحة الدولية بصورة لافتة خلال عهد بوتفليقة نتيجة لانخفاض العنف الداخلي وأيضا المساعي الحثيثة للرئيس في سبيل اعادة الجزائر الى الواجهة فقد اجرى بوتفليقة ما لا يقل عن 40زيارة دولية خلال السنوات الولى من ولايته²

ومن جهة اخرى،وعلى الرغم من النجاح الواضح المحقق في مسار المصالحة الوطنية،إلا فان الميثاق قد اغفل العديد من الشرائح الاجتماعية التي تعتبر هي الاخرى ضحية للمأساة الوطنية وأهمها:

-الشباب البطل الذي تناسته الدولة في اطار سياسية التشغيل لاهتمامها بالوضع الامني.

¹-كربوش محمد،مرجع سابق،ص99-100.

²-رشيد تلمساني،مرجع سابق،ص17.

-الاسر الفقيرة والتي ازدادت حالتها سوءا خلال فترة الأزمة ، خاصة تلك التي كانت تقطن في الجبال والأرياف.¹

-فئة النساء المعتصبات وأطفال المعتصبات الذين ولدوا في الجبال.

-فئة معتقلي الصحراء والأشخاص الذين اتهموا بقضايا لها علاقة بالإرهاب،ومكثوا لمدة تتراوح بين 6 اشهر الى 5 سنوات في السجن المؤقت.²

¹-خليل بويبية،مرجع سابق،ص35.

²-فاضل امال،مرجع سابق،ص270.

خاتمة الفصل الثالث

في هذا الفصل الاخير من الدراسة تطرقنا فيه الى مسار المصالحة الوطنية في الجزائر بدءا من الارهاصات الاولى للتوجه نحو الحلول السلمية والقانونية للازمة، وتعزز هذا التوجه وفرض رأيه خاصة بعد النتائج الثقيلة لسياسة "الكل الامني" الذي اثبتت فشلها، فجاءت ندوة الوفاق الوطني وقانون الرحمة مع القيادة الجديدة ممثلة في اليامين زروال، تتعززت اكثر مع مجيء عبد العزيز بوتفليقة الذي تمت في عهده المصالحة الوطنية في ثوبها الاخير والذي شكلت المخرج الافضل للازمة التي عايشتها الجزائر، خاصة وأنها جاءت في مجملها لمعالجة الازمة من جميع جوانبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، هذه الاخيرة التي شهدت تحسنا ملحوظا بداية من 1999.

الخاتمة

وفي ختام هذه الدراسة نخرج بمجموعة من النتائج وإجابات على الاشكالية المطروحة في بداية الدراسة الاسئلة الفرعية المنبثقة عنها ،فأزمة العنف السياسي في الجزائر هي كما رأينا لم تظهر بين عشية وضحاها وإنما ترجع الى مجموعة من الاسباب البعيدة المتجذرة في تطوير الشخصية الجزائرية ،اما احداث الخامس من اكتوبر 1988 وتلاها من مخرجات فهي رد فعل طبيعي ومنتوقع على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية التي كان يعيشها الشعب في تلك الفترة،إلا ان تعامل النظام مع هذه الاحداث وإقراره لفتح باب التعددية السياسية على مصراعيه دون قيد او شرط ،قد فتح ابواب ازمة عنف سياسي طاحنة وأدت بالبلاد الى منزلقات خطيرة طيلة عشرية كاملة.

وقد تنوعت اساليب وطرق ادارة هذه الازمة بدءا بتبني سياسات امنية استئنصالية هدفت استئنصال الازمة من جذورها ،ومع تجذر الازمة واستفحالها وثبوت فشل هذه السياسة تم التحول نحو السياسات السلمية وتبني خيار الحوار،وتطورت هذه السياسات وصولا الى سن قانون المصالحة الوطنية وذلك عبر مسار طويل ومتتابع من الاجراءات والقواعد حتى وصوله الى هذه المرحلة.

وقد ساهمت المصالحة الوطنية بشكل فعّال في ادارة ازمة العنف السياسي في الجزائر وعودة الامن والسلم الى الحياة اليومية للمواطنين،كما لم تغفل الاحاطة بجوانب المختلفة للازمة مثل ملف المفقودين والتكفل بضحايا المأساة الوطنية ،وتضمن الميثاق مواد تتضمن منع الاسباب المؤدية الى تكرار الازمة والتلاعب بمقومات الهوية الوطنية،وكذا الاجراءات الكفيلة باستئتاب كل هذا يبين الاهمية التي اولها الميثاق لضرورة الخروج من الازمة وطي صفحة الماضي .

ومما سبق نخرج بالنتائج التالية:

1- ان العنف السياسي في الجزائر ترجع بذوره الى ما قبل احداث أكتوبر 1988، وتوقيف المسار الانتخابي جانفي 1992 وقد تنوعت اسباب هذه الازمة بين اسباب سياسية تمثلت في ازمة الشرعية وأزمة المشاركة، اسباب اقتصادية والتي تمثلت في تراجع اسعار البترول منذ منتصف الثمانينات وتدهور الاقتصاد الجزائري خاصة بعد اللجوء الى الاستدانة الخارجية، اضافة الى الاسباب الثقافية والاجتماعية التي لا تقل اهمية عن سابقتها وتمثلت خاصة في ازمة الهوية والصراع الثقافي واللغوي بين مكونات الهوية الجزائرية، وتفتشي ظواهر مثل البطالة و الهجرة والفساد بمختلف اشكاله.

2- كمحصلة لتراكم الاسباب الالفة الذكر فقد انفجرت ازمة العنف السياسي في الجزائر بشدة بعد توقيف المسار الانتخابي حيث توجهت قوى المعارضة المسلحة في الجبهة الاسلامية للإنقاذ نحو العنف المسلح وزادت الاوضاع تأزما بعد تتاسخ الجماعات الإرهابية، وبذلك تعددت اشكال العنف السياسي والأطراف الممارسة له مما ساهم في تعقد الازمة واستفحالها.

3- اعتمد النظام السياسي لمواجهة هذه الازمة على الطرق والأساليب الامنية الشديدة فيما عرف بسياسة "الكل الامني" وذلك منذ انفجار الازمة، إلا ان هذه الاساليب لم تنجح في مبتهاها وثبتت محدوديتها وفشلها مما استوجب ضرورة التفكير في اساليب وحلول سياسية وتمثلت هذه الاخيرة في قانون الرحمة وتلاها قانون الوئام المدني الذي ساهم في للأزمة تراجع حدة اعمال العنف واستسلام اعداد من المسلحين، ثم جاء قانون المصالحة الوطنية كتكملة لقانون الوئام المدني من حيث توسيعه لدائرة المستفيدين من الاجراءات الواردة فيه، والتكفل بضحايا المأساة الوطنية وتغليب طابع العفو على نصوصه.

3- كانت حصيلة العنف السياسي الذي عاشته الجزائر طيلة عشرية كاملة ثقيلة وباهضة سواء من الناحية المادية او البشرية وحتى المعنوية، وقد جاء قانون المصالحة الوطنية كمحاولة شاملة للخروج من الازمة المتعددة الجوانب ومعالجة هذه الاثار والتداعيات ان على المستوى الامني او السياسي او الاجتماعي، اذ ان تطبيق نصوص هذا القانون قد اتى بثماره

خاصة في المجال الامني الذي شهد تحسنا متزايدا، ونجح النظام السياسي الجزائري في الاستمرار والتكيف مع هذه الازمة والعمل على اخراج الجزائر من عزلتها الخارجية، ومن الجانب الاجتماعي فقد تم التكفل بعائلات الضحايا والمفقودين وأيضاً عائلات الاعضاء المنخرطين في التنظيمات المسلحة.

افاق الدراسة:

ويبدو قانون المصالحة الوطنية قد جاء شاملا لمختلف الجوانب التي مسّتها ازمة العنف السياسي وقد ساهم فعلا في عودة الامن والاستقرار، وبذلك يمكن القول انه قد ركز على الجانب الامني للازمة، إلا انه وبالنظر الى المعطيات الحالية للأوضاع الداخلية في الجزائر نلاحظ استمرار نفس اشكال العنف السياسي غير الرسمي مثل الاحتجاجات والمظاهرات في مختلف القطاعات وفي مختلف انحاء الوطن وتزايدها في السنوات الأخيرة، إضافة الى تغير التهديدات الارهابية وانتقال خطرهما الى الجنوب الجزائري، فهي تشكل مصادر تهديد للدولة ويؤثر توتر قابلة للانفجار، والتحول الى ازمات اذا لم يتم التعامل معها بجدية واحتوائها في حينها بإيجاد حلول تعالج موضع الداء وليس الاعراض فقط وبالتالي تفادي تكرار ازمة التسعينات.

ومنه فانه يمكن انطلاق من هذه الدراسة التعرّض في دراسات اخرى للأشكال الجديدة للعنف السياسي في الجزائر، خاصة العنف الموجه ضد الدولة والذي تظهر بوادره بين الحين والآخر ويمكن ان يشكل بوادر لازمة أخرى مشابهة لنا عاشته الجزائر بداية التسعينات.

أولاً: المراسيم والقوانين:

- 1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 91-196، المتعلق باقرار حالة الحصار، المؤرخ في 1991/06/5، الجريدة الرسمية، رقم 29
- 2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 94-40 المتعلق بنشر الأرضية المتضمنة الوفاق الوطني حول المرحلة الانتقالية، المؤرخ في 29 جانفي، 1994، الجريدة الرسمية رقم 06.
- 3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 99-08، المتعلق باستعادة الوثام المدني، المؤرخ في 1999/07/13، الجريدة الرسمية، العدد 46.
- 4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 278-05، المتضمن استدعاء الهيئة الناخبة للاستفتاء المتعلق بالمصالحة الوطنية، الجريدة الرسمية عدد 11.
- 5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الفصل الثاني من الأمر رقم 06-01، المتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، المؤرخ في 2006/02/27، الجريدة الرسمية رقم 11.
- 6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ملحق المرسوم الرئاسي رقم 05-278، يتضمن استدعاء الناخبين للاستفتاء التعلق بالمصالحة الوطنية يوم الخميس 26 سبتمبر 2005، الجريدة الرسمية رقم 11.

ثانياً: القواميس والمعاجم:

- 1- ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، الجزء 4، 1979.
 - 2- المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية، القاهرة، 1998.
- ثالثاً: الكتب باللغة العربية
- 1- السيد عليوة، إدارة الأزمات والكوارث، مخاطر العولمة والإرهاب الدولي، مركز القرار للاستشارات، القاهرة، 2002.
 - 2- العماري عباس رشدي، إدارة الازمات في عالم متغير، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993.
 - 3- إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2002.
 - 4- حاتم رشيد، الازمة الجزائرية الى اين، دار سندباد للنشر، الاردن، 1999.
 - 5- حسين توفيق ابراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 1992.
 - 6- حبيب سوايدية، الحرب القذرة، ترجمة: روز مخلوف، ورد للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2003.

- 7- خالد نزار، مذكرات اللواء خالد نزار، الشهاب للنشر، الجزائر، 1999.
- 8- رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000.
- 9- عماد بركات، إدارة الأزمات والكوارث بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، ط1، (د.م.ن)، 2012.
- 10- عمر برامة، الجزائر في المرحلة الانتقالية، أحداث ومواقف، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001.
- 11- عبد الحميد براهيم، اصل الازمة الجزائرية 19957-1999، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001.
- 11- عصام عبد اللطيف، سيكولوجية العنف وترويضها، دار غريب، القاهرة 2001
- 12- هلال محمد عبد الغني، مهارات إدارة الأزمات، ط4، مركز تطوير الأداء والتنمية، القاهرة، 2004.
- 13- توفيق عبد الرحمن، إدارة الأزمات التخطيط لما قد لا يحدث، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، 2004.
- 14- صالح بلحاج، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال الى اليوم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 15- جاد الله محمود، إدارة الأزمات، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، (د.م.ن).
- 16- حريز عبد الناصر، الإرهاب السياسي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997.

رابعاً: المجالات والدوريات:

- 1- ادم قبي، بوشناق شمس، إدارة النظام السياسي للعنف السياسي في الجزائر 1988-2000، مجلة الباحث، العدد3، 2001.
- 2- الاخضر عمر الإبراهيمي، المواد العلمية لندوة دور المؤسسات المجتمعية المدني في التصدي للارهاب، جامعة نايف للعلوم الامنية.
- 3- الاعرجي عاصم محمد ودقاسمة، مأمون محمد، إدارة الأزمات: دراسة ميدانية لمدى توافر عناصر إدارة الأزمات من وجهة نظر العاملين في الوظائف الإشرافية في أمانة عمان الكبرى، الرياض، معهد الإدارة العامة، المجلد39، العدد4، 200.
- 4- الشهراني سعد علي، إدارة عمليات الأزمات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 2005.
- 5- الرويلي علي بن هلهول، الأزمات: تعريفها، أبعادها، أسبابها، كلية التدريب، قسم البرامج الخاصة، جامعة نايف للعلوم الأمنية.
- 5- الشعلان فهد احمد، مهارات متقدمة في كيفية إدارة الأزمات، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية.

- 6- سلاطينة بلقاسم وحميدي سامية، علاقة العنف السياسي بظاهرة البطالة في الجزائر
رؤية سوسيولوجية، مجلة العلوم السياسية، العدد 21، جامعة محمد خيضر (د.س.ن).
- 7- فضيل علي، ادارة الازمة في فكر السيدة زينب، مركز دراسة الكوفة، العدد 121، سنة
2011.
- 8- دخيل محمد حسن العنف السياسي: اسبابه، اثاره، اهدافه وسبل مكافحته، مجلة
الكوفة، العدد 15.
- 9- عواطف علي خرسان، اسباب العنف السياسي: رؤية تحليلية، كلية الاداب، الجامعة
المستنصرية، مرجع الكتروني.
- 10- غضبان مبروك، غربي نجاح، قراءة تحليلية للنصوص القانونية المنظمة لحالتي
الحصار والطوارئ ومدى تأثيرها على الحقوق والحريات في الجزائر، مجلة
المفكر، العدد 10.
- 11- علي بو عناقة، دبلّة عبد العالي، الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر، المستقبل
العربي، العدد 225، السنة 1997.
- 12- هدى ميتيكس، توازنات القوى في الجزائر، إشكاليات الصراع على السلطة في
اطار تعددي، مجلة المستقبل العربي، السنة 16، العدد 172، السنة 1993.
- 13- لعقاب محمد، المصالحة الوطنية: الطريق نحو المستقبل، مجلة النائب، عدد
خاص، 2005.
- 14- محي الدين عميمور، الجزائر دولة المصالحة ومصالحة الدولة، الحدث العربي
والدولي، العدد 51، افريل 2006.
- 15- سناء كاطع كاظم، المنطلقات الفكرية للحركة الإسلامية الجزائرية وجدلية العلاقة
مع النظام السياسي، مجلة دراسات دولية، العدد 45.
- 16- العتيبي سرحان دبيلي، ظاهرة العنف السياسي في الجزائر: دراسة تحليلية مقترنة
1997-1998، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 4، المجلد 28، 2000.

رابعاً: المداخلات والتقارير:

- 1- العياشي العنصر، التعددية السياسية في الجزائر، ورقة مقدمة للندوة جامعة ال البيت
والمعهد الدبلوماسي الأردني حول الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية بتاريخ 18-
19 ماي 1999، المملكة الاردنية الهاشمية.
- 2- كمال رزيق، ابو عرور عمار، التصحيح الهيكلي ةاثاره على المؤسسة الاقتصادية
في الجزائر، مداخلة مشتركة مقدمة في الملتقى حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، كلية
العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 23-29 اكتوبر 2001.
- 3- رشيد تلمساني، الجزائر في عهد بوتفليقة الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية، مركز
كارنيغي للشرق الأوسط، العدد 7، جانفي، 2008.

4-حواش جمال الدين محمد، إدارة الأزمات والكوارث ضرورة حتمية، المؤتمر السنوي الثالث لإدارة الأزمات والكوارث، لبحث 38، القاهرة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1998.

خامسا: مقالات الكترونية:

1- عبد الحميد مهري، يجب ان يستمر البحث عن طريق المصالحة الوطنية، تصفح المقال

www.algeria-watch.org بتاريخ 20-04-2015، الساعة 21:47، على الموقع

2-حيثامنة العيد، خلفيات العنف المسلح والمصالحة الوطنية، تصفح المقال يوم

www.Aranthropos.com 2015/05/2 على الموقع

سادسا : الرسائل والمذكرات:

فاضل امال، آلية إدارة الأزمة في الجزائر بأسلوب الحوار، رسالة ماجستير قسم العلوم

السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2001-2002.

2-كربوش احمد، المكانة السياسية للمصالحة الوطنية في حل الأزمة الجزائرية، مذكرة

ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2001.

3-محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة دكتوراه بقسم العلوم

السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2008.

4-لخضاري منصور، إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة

الجزائر 3، 2013-2014.

05-وسام صبحي مصباح سليم،سمات إدارة الأزمات في المؤسسات الحكومية
اللسطينية،دراسة ميدانية على وزارة المالية في غزة،مذكرة ماجستير في إدارة
الأعمال،الجامعة الإسلامية في غزة،2007-2008.

سابعاً:باللغة الاجنبية:

1-Longman dectionary ,England longman group ;1995.

2-Webster ,new world dictionary of america

english,leyland,OH ,1997.

3-Bousafsaf zoubir et autre,les effetcs de la violence du stress au
trauma,edition média plus ,constantine,2011.

4-Ali hassani,Des mots pour comprendre le la
violence ;édition dar- el-maghreb,oran,2007.

5-Mdjid benchick, L'organisation du système politique (dossier n
13) comite de justice pour l'Algerie,2004.

6- Norman philips ,setting upo a crisis recovery plan, journale of
bussiness strategy ;vol n 4,1989.